ISSN
2310-0087

حکومەتی هەرێمی کوردستان
وەزارەتی خوێندنی باڵا و توێژینەوەی زانستی
زانکۆی گەرمیان

زانکۆی گەرمیان

گۆڤاڕێکی زانستیی نەکادیمییە

مجلة جامعة كرميان - إقليم كردستان

المجلد 5، العدد 4، سنة 2018

ژمارەیەکی تایبەتە بە
یەکەم کۆنفرانسی زانکۆی گەرمیان

http://jgu.garmian.edu.krd https://doi.org/10.24271/garmian.418

تحليل جيو سياسي للعلاقات الإقليمية والدولية بآفاق مستقبلية

(إقليم كوردستان العراق نموذجاً)

طلعت محمد طاهر البوتاني[1] أزاد هدايت دلو[2]

[1] جامعة رابه رين

[2] جامعة سوران

[2] azad.zana63@gmail.com

الملخص

يأتي أهمية إقليم كوردستان من موقعها الجغرافي المتميز وسط مجال جيوستراتيجي المتمثلة بمنطقة الشرق الأوسط "لها أهمية كبيرة في العلاقات الإقليمية والدولية، حيث إنتهج إقليم كوردستان السلوك العقلاني والموضوعي مع المتغيرات الجيو سياسي من خلال إدراكها لطبيعة الأحداث والتطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط والجوار الجغرافي بعد أن شهد دول العالم الكثير من الأحداث والتغيرات، الذي يؤثر على واقع السكان والمجتمعات والدول ،خاصة المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها في إعادة صياغة العلاقات والتحالفات الإقليمية والدولية ، وفق المعطيات الجديدة ،مشروع خارطة منطقة الشرق الأوسط الجديد، وآليات بناء قوة سياسية ديمقراطية راسخة ومستقرة في فضاء جغرافي، وإقليم كوردستان العراق، مرشحة لهذه التغييروأهميتها تأتي في مدى إرتباطها بإستراتيجيات الدول الكبرى وأهميتها الجيواقتصادية للدول الفاعلة والجوارالكوردستاني لذلك تسعى حكومة الإقليم الى بناء علاقات تعاون مع القوى الفاعلة، لتعزيز وتحقيق أمنها الوطني، بعد عن عجز الحكومة العراقية "عن توفير الأمن القومي لكافة مكونات الشعب العراقي.

الكلمات المفتاحية : تحليل جيو سياسي، العلاقات الإقليمية ، العلاقات الدولية

المقدمة

يأتي أهمية إقليم كوردستان من موقعها الجغرافي المتميزالواقعة في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، وسط مجال جيوستراتيجي المتمثلة بمنطقة الشرق الأوسط "لها أهمية كبيرة في العلاقات الإقليمية والدولية، حيث إنتهج إقليم كوردستان السلوك العقلاني والموضوعي مع المتغيرات الجيو سياسية ، من خلال إدراكها لطبيعة الأحداث والتطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط والجوار الجغرافي، ومدى التأثير الذي يمكن أن يتركه ذلك على مكانتها الداخلية والخارجية ، مع الأخذ بنظر الإعتبار إمكانيات وقدرات الدول الفاعلة في تحقيق أهدافها، ولهذا تسعى حكومة أقليم كوردستان العراق الى تحقيق أمنها الوطني بعد عن عجز الحكومة العراقية عن توفير الأمن القومي لكافة مكونات الشعب العراقي" وذلك من خلال بناء وتنمية علاقات سياسية وإقتصادية وعسكرية وأمنية وثقافية مع القوى الفاعلة العالمية على الساحة الدولية بشكل خاص دول الجوار ودول العالم المختلفة بشكل عام، الذي تقوم على مبدأ التعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل بين الدول في سبيل تحقيق أمنها الوطني ،ومن الطبيعي أن تتأثر أقليم صغير مثل إقليم كوردستان العراق

بمحيطها الخارجي الذي يطل على أربعة دول أحياناً لضغوطات داخلية وخارجية، حيث تعرض الى تهديد هويتها القومية من جانب الحكومة المركزية منذ إنشاء الدولة العراقية من قبل الأنظمة العراقية المتعاقبة" الى القتل والتشريد والتهجير،أولضغوطات خارجية في عالم متغير ومتجدد يشهد فيها حروباً وأزمات وصراعات تؤدي الى إلغاء أو تقسيم دولة من خريطة العالم وبالتحديد في منطقة الشرق الاوسط ، من قبل المجموعات الارهابية المتمثلة بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام نتيجة توسعا بإتجاه أراضي العراق والإقليم ، الامر الذي يكون لهذه تاثيرات كبيرة تهدد وجود الإقليم وكيانها السياسي وديمومته، وبالتالي تهديد أمنها الوطني على الرغم من إمتلاك الأقليم بعض مقومات القوة للدفاع عن حدودها إلا أن تسليحها قليلة بالنسبة لطول حدودها الجغرافية ،لإمتناع الحكومة العراقية في تسليح قوات البيشمركه أودفع مستحقاتها, وبالتالي عدم توازن وتكا فؤ القوى مع تنظيم الدولة الاسلامية ، فضلاًعن التهديد الذي يتعرض لها حدودها الدولية مع تركيا وايران بصورة عامة وتركيا بشكل خاص في قصف المناطق الحدودية بحجة وجود تنظيمات مسلحة تهدد أمنها القومي .إن أهمية الإقليم تأتي في مدى إرتباطها بإستراتيجيات الدول الكبرى التي تتسابق إليها الدول الفاعلة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في الخريطة السياسية العالمية لما يمثل إقليم كوردستان من أهمية إستراتيجية للدول الفاعلة في المنطقة " إذ أصبح محطة انظار العالم, وما تمتلك من احتياطي في الثروات الطبيعية ومنها النفط والغاز الطبيعي والمعادن، محل إهتمام في مضامين الاستراتيجية الامريكية والدول الكبرى من عمل الشركات الكبرى العالمية في مجال النفط، ،يضاف الى ذلك ينظر الى طبيعة علاقات الإقليم والدول الفاعلة وبالتحديد الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي بأهمية بالغة في الأوساط السياسية الدولية، ودوائر صنع القرار السياسي الأمريكي لما لها من إنعكاسات على مصالح الدولة الفاعلة في المنطقة ، ولا سيما في إمدادات الطاقة ، وبالتالي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تشكيل حالة من التحالف السياسي والعسكري والأمني مع حكومات المنطقة والحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان للوقوف بوجه التهديدات الإرهابية الخارجية المتمثلة بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام" الأمر يعزز ويطور المصالح الاقتصادية للدول الفاعلة المتمثلة بامدادات الطاقة يضاف الى ذلك يعزز الخيارات المستقبلية للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط بسبب موقعها المتميز وقدرتها الإقتصادية الهائلة ولأنها من المناطق الساخنة بسبب وجود أعقد مشكلة عويصة وهي مشكلة فلسطين واسرائيل يضاف الى ذلك المشكلات الايرانية والعراقية نتيجة المعطيات الدولية والإقليمية ، وتقع إقليم كوردستان وسط هذه الأزمات الخارجية الذي يحيط بها، فضلا عن ذلك الأزمة الداخلية مع الحكومة العراقية حول ملفات النفط والغاز وإدارتهما ، والمناطق المتنازعة عليها ،والدستور ،والمياه مستقبلاً ، يضاف الى ذلك سيطرة الحكومة العراقية بعد إجراء الإستفتاء في 2017/9/25 في الإقليم على المناطق المتنازعة عليها ومنها محافظة كركوك في 2017/10/16، مما ولد لدى حكومة إقليم كوردستان" أن يعززالعلاقة مع القوى الفاعلة العالمية ، ودول الجوار الكوردستاني ،لخلق نوع من التوازن إقليمياً وتبادل المصالح الاقتصادية الحالية والمستقبلية "يضاف الى ذلك أن الاقليم تفاعلت مع المتغيرات بخطوات نحو الاصلاح السياسي، والديمقراطي وتعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية وتطوير المجتمع المدني الكوردستاني" بما يعزز ويحافظ على أمنها الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية.

أهمية البحث

أهمية هذا البحث تأتي من قيام إقليم كوردستان في بناء وتنمية علاقات دولية مع القوى الإقليمية والفاعلة على الخريطة السياسية الدولية العالمية بأن هذه القوى تمتلك عناصر القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ولها الهيبة والهيمنة والتاثير على منطقة الشرق الأوسط وبقية مناطق العالم، مما يحقق الأمن الوطني والاستقرار

السياسي الكوردستاني على المدى المنظور" وبالتالي ستكون إقليم كوردستان محطة أنظار جميع دول العالم بسبب وفرة الطاقة والموقع الجيوستراتيجي الرئيسية لإقليم كوردستان ضمن منطقة الشرق الاوسط.

هدف البحث

يهدف البحث الى إبراز دور الإقليم في الامتداد والنمو الاقتصادي وأثرالعامل الجيوستراتيجي العالمي للقوة الفاعلة لمنطقة الشرق الاوسط وترتيباتها الأمنية ،والأخذ بالنظريات الجيوبوليتيكية وتأثير تلك النظريات على إستراتيجيات القوى الدولية في وضع الترتيبات الأمنية الجديدة للشرق الاوسط والذي أصبح الإقليم محطة أنظار القوى الفاعلة العالمية نتيجة للاسباب التالية :

1- الموارد الطبيعية الذي يمتلكها الإقليم مما خفز كبريات الشركات العالمية الكبرى للعمل في الأقليم وبالتالي تعزيز الاستقرار السياسي والأمن الوطني الكوردستاني لضمان تأمين الامدادات النفطية الى الدول الغربية آنياً وفي المستقبل.

2- تحقيق التوازن الاستراتيجي للمعادلة الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط ،يضاف الى ذلك مواجهة التهديدات الارهابية في المنطقة .

فرضية البحث

1-هل أن إقليم يعد محوراً جغرافياً وعسكرياً وأمنياً مهما في مضامين الاستراتيجية الامريكية والدول الفاعلة في المنطقة والتحكم في إمدادات الطاقة ،مما استحوذ إقليم كوردستان على مكانة محورية في المدرك السياسي للدولة الفاعلة وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية والا تحاد الاوربي ودول الجوار ، وبالتالي بناء علاقات إقليمية ودولية.

2-هل للمتغيرات الإقليمية والدولية والتهديدات الإرهابية وترتيب خارطة إقليم الشرق الاوسط أدى إلى أن التحكم بالموقع الجغرافي لإقليم كوردستان الذي يتوافق مع أهداف الاستراتيجية الامريكية والتحالف الاوربي الأمنية والعسكرية مع إحتواء الدول المعادية للتوجهات الامريكية .

3-هل لإقليم كوردستان مصلحة قومية يخدم المشروع القومي في بناء علاقات سليمة ومتوازنة ومتبادلة مع الدول الفاعلة عامة والدول الجوار الجغرافي ، مما يعزز الاستقرار والإزدهار الإقتصادي والسياسي والأمني ، وبالتالي يعزز ويحافظ على أمنها الوطني .

منهجية البحث

اعتمد البحث أكثر من منهج منها الوظيفي والإقليمي والتحليلي من خلال الأساليب الذي تتخذها إقليم كوردستان للحفاظ على الأمن الوطني والخارجي والتماسك الإقليمي من أجل المحافظة على النظام السياسي بما يعزز علاقاتها الإقليمية والدولية ،والمنهج الكمي في تفسير جوانب من فروض البحث للوصول الى هدف البحث فعلم العلاقات الدولية يهتم بدراسة السلوك السياسي للدولة من خلال علاقة الإقليم الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية مع دول الجوار الجغرافي والقوى الفاعلة العالمية .

خطة البحث

بغيت الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضياته قسم البحث إلى ثلاثة مباحث :تناول **المبحث الاول المقومات الجيوسياسية الطبيعية والبشرية والاقتصادية لإقليم كوردستان** وكذلك تناول المبحث البعد الأمني الوطني لإقليم كوردستان والتهديدات الأمنية التي تواجهها الإقليم والمتمثلة بالإرهاب أفي حين تناول المبحث الثاني علاقة الإقليم مع

القوى الفاعلة الدولية من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية بما يعزز الأمن الوطني الكوردستاني، أما المبحث الثالث تناول الآثار الإقليمية للإستفتاء وإستقلال كوردستان وتداعياتها الداخلية والخارجية .

المبحث الأول

المقومات الجيو سياسية لأقليم كوردستان العراق

إن الدولة أو مايعرف في العلاقات الدولية بالدولة القومية هي وحدات سياسية إقليمية أو كيانات ذات طابع قانوني ولها المؤهلات اللازمة لتشكيل الولة وتتوفر في إقليم كوردستان هذه الشروط من سكان دائمون وأرض وحكومة قادرة على السيطرة الفعلية على أراضيها وقادرة على بناء علاقات دولية ، وهذا يعني أن الدولة تقوم على أسس جغرافية وبشرية وتسهيلات جيوبولتيكية ولها خارطة سياسية تحدد مجالها الجغرافي وحدودها بشكل واضح وينطبق هذه المعايير والأسس على الشعب الكردي ووطنه كوردستان الإقليم والمكان .[1] أي البيئة الجغرافية من العوامل المؤثرة في نشأة الدولة وتطورها ومقياس قوة الدولة ونفوذها بالنسبة لغيرها من الدول،ويؤثر أيضاً علي التفوق الاقتصادي السياسي والثقافي والاجتماعي: وبالتالي علي تنمية العلاقات الدولية، مع دول الجوارالجغرافي والدول الفاعلة في الخريطة السياسية في العالم، ومع المنظمات الدولية، وشركات عالمية الذي يعتبر العلاقات الدولية ثمرت السياسة الدولية الذي إنتهزها إقليم كوردستان ، مما ولدة مصالح إقتصادية للدولة علي أراضي الإقليم وهذه يعتبرعامل قوة لأن الإقليم ، تسعى الى إقامة علاقات جيدة مع الدول علي أساس تبادل المصالح والمنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بما يعزز الأمن الوطني الكوردستاني إضافة الى تنمية وتعزيز البيئة الاقتصادية للإقليم، وتشمل المقومات الجيوسياسية عناصر عديدة منها :

أ-المقومات الطبيعية

تحتل الموقع مكانة بارزة في الدراسات الجغرافية السياسية، لأنها تحدد مكان المطلقة بما فيه فيها خصائص ومعايير تتأثر بها الوحدة السياسية من ظاهرات طبيعية، وأخرى بشرية، الذي يعتمد عليها الكثير من النتائج الاقتصادية، والاجتماعية ،والعسكرية، وذلك لتأثيرها علي السلوك السياسي، لذلك الاقليم، فضلاً عن ذلك يؤثر في تكوين شخصية الدولة وتحديداً وزنها السياسي في المحافل الدولية[2]، فموقع الدولة الجغرافي هو الذي يضمها في قلب الاحداث السياسية، والتاريخية، فتؤثر فيها و تتأثر بها فينتج مركب معقد في العلاقات الجيوستراتيجية ذات تأثيرات إيجابية وسلبية احياناً أخرى مما يستدعي" الدراسةوالتحليل كما هوالحال مع إقليم كوردستان الذي يقع في القسم الشمال والشمال الشرقي من جمهورية العراق، بين دائرتي عرض 34,5 و 37,22 درجة شمالاً وخطي طول 40,20 و 46,20 درجة شرقاً، تحده تركيا من الشمال وايران من الشرق وسوريا من الغرب و المحافظات الموصل ،وكركوك ،وصلاح الدين ،وديالي من الجنوب وعليه للموقع الذي نقصد به العلاقة المكانية بمفاهيمها الطبيعية والإقتصادية والسياسية للإطار المكاني لإقليم كوردستان العراق وأثر هذه العلاقات في مستقبل الإقليم الإستراتيجية ،ويحتل موقع إقليم كوردستان موقعاً متميزاً في الشرق الأوسط "كونه كيان سياسي شبه مستقل من الممكن أن يشكل نواة لقيام دولة مستقلة .[3]

أما من حيث المساحة تبلغ مساحة الإقليم مع المناطق المحسوبة الواردة في المادة (140) من الدستورالعراقي حوالي 78,736 ألف كم^2، ويشكل بذلك 21,04٪ من مساحة العراق الكلية البالغة 437,072 ألف كم^2[4]. ويبلغ طول الحدود الجغرافية لإقليم كورردستان المجاور مع الحكومة العراقية حوالي 1050 كم، وبالتالي تحتاج الي قوة كبيرة لتأمين حمايتها بالوسائل الحربية التقليدية والمعاصرة، وقد تبين ذلك بعد أحداث 10 حزيران 2014 من متاعب في

تأمين هذه الحدود الطويلة لإقليم كوردستان، يضاف الى ذلك أثرت دول الجوار علي الاقليم من خلال التأثير الجيوبولتيكي، لموقع الجوارالجغرافي على وضع الإقليم الداخلية وإستقلالها حيث يزيد من مساوىء الموقع المجاور للإقليم كوردستان ، كثرة عدد الدول المجاورة حيث تشترك الإقليم حدودها مع أربعة دول تحيط بها" الأمر الذي يزيد من درجة حصارها وإنكشافها أمام الدول المجاورة، لاسيما مع صغر مساحتها بالنسبة لهذه الدول المجاورة ورغم أن حدودها مع الدول المجاورة هي حدود جبال في الأغلب، ولكنها عبارة عن إمتدادات طبيعية وبشرية للدول المجاورة لاسيما في ظل كثرة الممرات الجبلية والأودية النهرية القاطعة، لهذه الحدود المتمثلة في نهر دجلة ،الخابور،الزاب الكبير ،النهرالصغير،وسيروان، إضافة الي التدخلات الاثنية على جانبيها الأمرالذي أفضى الي زيادة إحتمالات التدخلات الاقليمية من جانب دول الجوار الكوردستاني، تركيا وايران ،في شؤون الداخلية للإقليم وهو عامل ضعف بالنسبة للأمن الوطني الكوردستاني.[5]ولا تتحدد أهمية الموقع الجغرافي في عدد الجيران، فقط مع إحتمالات وجود المشكلات الحدودية التي قد تترتب على ذلك كما حدث مع تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام،حيث تدخل في عدة محور الى حدود الإقليم في محافظات ، نينوى ، كركوك ،صلاح الدين ،وديالى، فضلاً عن ذلك إن هناك إعتبارات ومعايير جيوبوليتكية أ'خرى قد تكون خير معين في توضيح أبعاد التأثيرالجيوبولتيكي لموقع إقليم كوردستان، بالنسبة للدول المجاورة على وضعها الداخلي و على إستقلالها :

من خلال تحليل الجدول رقم (1) والذي يوضح معايير التوازن الاستراتيجي بين إقليم كوردستان والدول المجاورة يمكن أستنباط الآتي.[6]

1-معيار مساحة دول الجوار : وتحسب على نسبة مساحة إقليم كوردستان الي مجموع مساحة الدول المجاورة و تصل هذه النسبة الي 33:1.

2- معيار عدد سكان دول الجوارالجغرافي :النسبة بين عدد سكان الاقليم الي مجموع سكان الدول المجاورة و تصل الى 40:1.

3- معيار القدرات العسكرية البرية : وتحسب عدد قوات دول الجوار البرية على عدد القوات البرية في اقليم كوردستان : 12:1.

4- معيار الانفاق العسكري : وتحسب بنفس الطرق السابقة و تصل الي رقم ضئيل

لا يحتسب بها يسبب قلة الانفاق العسكري علي البيشمركة من قبل حكومة بغداد

جدول رقم (1) معايير التوازن الاستراتيجي بين إقليم كوردستان و الدول المجاورة

الدول	المساحة كم	عدد السكان 2014	القدرات العسكرية 2009/سنة	
			الإنفاق العسكري	القوات العسكرية
تركيا	783562	81,619,392	18185000000	410500
أيران	1648195	80,840,713	6300000000	545000
سوريا	185180	22,597,871	1872000000	178000
العراق مساعد الاقليم	359581	30504522	55000000	260000
الاقليم	87736	5500000	لا يوجد أرقام	110,000

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :www.globulfireepower.com

يتضح من خلال هذه التحليل والمعايير السابقة أن هناك تزايد في شدة الإنحدار الجيوبولتيكي :الإنحدار المساحي ، والسكاني ،والعسكري، بين إقليم كوردستان و الدول المجاورة لها ،الأمرالذي يؤكد أن التوازن الاستراتيجي في المنطقة ليس

في صالح إقليم كوردستان، يضاف الي ذلك أن الإقليم يعتبر حبيسة مغلقة لعدم إطلاله علي أي منفذ بحري، مما يؤثر علي العلاقات التجارية وزيادة تكاليف النقل للإقليم مع العالم الخارجي "وهو عامل ضعف بالنسبة إقليم كوردستان من ناحية، ومن ناحية أ'خرى تكتز أرضي إقليم كوردستان الكثيرمن الثروات" البترولية، والمعدنية، متمثلة في جبال الحديد في بينجوين محافظة السليمانية، واليورانيوم، والذي صار الحافزالأكبر للصراعات الدولية المعاصرة، فضلاًعن ذللك الثروات البترولية النفط والغاز الطبيعي، ولذلك يمثل إقليم كوردستان بموقها هذا أهمية جيوستراتيجية كبيرة: تتسابق الدول الفاعلة ،والشركات العالمية للإستثمار، في الاقليم يضاف الى ذلك يعتبر صمان أمان بالغ الأهمية الاستراتيجية" لتدفق النفط المستخرج من هذه المنطقة، الى ميناء جيهان التركية بما جعل الاهتمام بالاقليم بناء وتنمية علاقات دولية معها نقطة إرتكازية محورية، لتدفق إمدادات النفظ الي السوق العالمية[7].

ب-المقومات البشرية

يشكل العنصر البشرية قوة هائلة: في الإنتاج ،وفي المجال الأمني، والدفاعي، وتواجه الدول قليلة السكان صعوبات كثيرة في بناء إستراتيجية من جهة ومن جهة اخرى فإن العلاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان، وقوة الدولة السياسية تتحد وفق إنتظام التوزيع ،على جميع أجزاء الدولة، إذا يزداد الوضع صعوبة عندما تبرز العوائق الطبيعية، والتضاريسية، كما هوالحال مع إقليم كوردستان حيث يشكل الجبال، نسبة كبيرة من مساحة الإقليم هذا الى جانب طبيعة التركيب القومي للسكان وعدم تحقيق عدالة التوزيع الموارد بين كافة القوميات، مما ينعكس على عدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل ويشكل القومية الكردية في الأقليم أكثر من 95٪، وهو عامل قوة بالنسبة لإقليم كوردستان، حيث يؤدي الى تماسك الوحدة الداخلية وبالتالي تقوية الأمن الوطني الداخلي .[8]

يبلغ عدد السكان الإقليم أكثر من خمسة ملايين ، وهو عدد قليل بالنسبة لمساحة الاقليم ولكن كثرة السكان لاتكون مصدر للقوة إلا إذا توافرت لها جوانب أ'خرى مثل "التعليم، والتقدم التكنولوجي، وفرة الموارد ،وقوة العمل المنتجة، والتماسك السياسي، و التوزيع السكاني بطريقة متوازنة،وحتى تستطيع أن نقيم فعالية السكان، كعنصر من عناصر القوة للدولة أو الإقليم،ما علينا أن نبحث تلك العوامل المؤثرة، في تركيبة هذا العنصر وتشكيله وهي "الدين، واللغة، والجنس ،والتركيب الإثني والتعرف على قوة العمل المنتجة لها، لذلك من أهمية إستراتيجية تساهم في تقوية قوة إقليم كوردستان في مجال "التعليم، وإنخفاض البطالة، والصحة، والفقر،وإرتفاع المستوى المعاشي، بشهادة المنظمات الدولية العالمية العاملة في الإقليم، نتيجة تنمية علاقات الاقليم مع الدول الجوار ودول العالم المختلفة، فضلاً عن ذلك نتيجة السياسة الاقتصادية الناجحة في جلب الاستثماارات الاجنبية الى العمل في الإقليم والذي يقدر بأكثر من 18مليار دولار، في المجالات الإقتصادية المختلفة.[9]

ج-المقومات الاقتصادية

يصعب على دارسي الجغرافية السياسية وهم يتناولون التركيب السياسي للدولة" أرضاً ،وشعباً ،أن يتجاوزوعنصراً هاماً وهو الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة، وتعد موارد الثروة المعدنية الكامنة والمستغلة من العناصر الهامة " في تحديد قوة الدولة ،ورفاه شعبها، وتحقيق المستلزمات الاساسية في فترتي السلم والحرب ،وكذلك فإن موارد الثروة الاقتصادية، وبشتى أنواعها يعتبر أحد العوامل الاساسية المؤثرة في السلوك السياسي للدولة" أقوال ،أفعال، ولذلك من الضروري إبراز الوجه السياسي للظروف الاقتصادية في الوحدة السياسية، وكيف أن هذا الوجه يتغير"جغرافيا ،وتاريخياً، أي زمنياً

،ومكانيا.[10] حيث أن القاصي والداني الذي زار إقليم كوردستان، يعترف بحجم التغيرات الحاصلة في البنية التحتية في الإقليم ،يضاف الي ذلك إزدياد حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقليم، الذي وصلت الى أكثر من 18 مليار دولار، مما إنعكس "على إرتفاع المستوى المعاشي لسكان الاقليم، وإنخفاض نسبة البطالة الذي وصل الى 3٪ عام 2013 مقارنة، مع باقي مناطق العراق الذي وصلت الى 22٪، فضلاً عن ذلك فإن القطاع النفطي يشكل أهم الموارد الطبيعية وقد بلغ احتياطي إقليم كوردستان الثابت من النفط عام 2014 أكثر من 45 مليار برميل، و يشكل حوالي 5٪ من جملة أحتياطي النفط الثابت على مستوى العالم، مما يمنح إقليم كوردستان مستقبلاً، مركز قوة إقتصادية، وتخدم الأغراض السياسية و الاستراتيجية للإقليم، واستخدامه في فترات السلم والحرب من خلال "تنمية العلاقات الاقتصادية للإقليم، مع دول الجوارالجغرافي ودول العالم "من خلال تبادل السلع ،والخدمات ،والتسهيلات،والخبرات ،وإنتقال رؤوس الأموال، ولا تستطيع دولة مهما حققت من إكتفاء ذاتي الإدعاء بإستغنائها عن العلاقات الدولية، ولابد للسلطات السياسية أن تعمل في المجال الداخلي "من أجل التوازن بين الاوضاع السياسية، والاقتصادية بين الدول، لابد لإقليم كوردستان أن يدخل في مثل هكذا إتفاقيات مع دول الجوارالجغرافي من أجل تنمية إقتصاد إقليم كوردستان وتنمية العلاقات الاقتصادية مع دول العالم المختلفة .[11]

من جهة اخرى سياعد الاستثمار الاجنبي المباشر:في القطاع النفطي، ومشاريع البتروكيمياويات، كخطوة أ ٔولى علي بناء مشاريع إستراتيجية تنموية طويل الأمد في الأقليم، تهدف الي تعظيم الشبكات الصناعية، بين عناصر الانتاج و مخرجاتها، يضاف الى ذلك أن الاستثمارالاجنبي المباشر في القطاع النفطي والقطاعات الاخرى المرتبطة به ستحقق مردود إقتصادياً كبيرة، وتحقيق الفوائض المالية في سبيل تنويع الهيكل الانتاجي، إذ أن الاستثمار الاجنبي المباشر أصبح ضرورياً في الظرف الاقتصادي للأقليم كوردستان الحالي، علي الرغم من بعض السلبيات حيث لابد ذلك عن هذا الطريق في سبيل النهوض بالاقتصاد في أقليم كوردستان ،وهو عامل قوة مما يؤدي الى :تعزيز ميزانية الأقليم ،وإيحاد فرص العمل، وبالتالي إرتفاع المستوي المعاشي للسكان ،يضاف الي ذلك يساهم في دعم الاستقرا والأمن الوطني والاجتماعي في الأقليم .[12]

من جانب آخر يستوجب على حكومة المناطق النامية،ومنها حكومة أقليم كوردستان "أن تقدم لشركات التعدين الاجنبية من الشروط ،مما يسهل لها الطريق للاستثمار في كردستان، بما يخدم الطرفين حيث توجد خامات الحديد ،والنحاس، و الرصاص ،والزنك , والفضة، والكروم، للمساهمة في إستكشاف وإستغلال و تنمية اغلب تلك الموارد المعدنية الموجودة في اقليم كوردستان: بما يتحقق خطة سياسة التعدين في كوردستان، يضاف الي ذلك يحتاج كردستان الى فريق من المتخصصين في كافة المجالات، ذات العلاقة بالثروات الطبيعية ، والى تخريج و تنمية الكوادر المتخصصة في مجال الثروات الطبيعية ،في كوردستان ٔولذا اعتقد بأن احدى أهم المهام أمام وزارة الموارد الطبيعية" هي إنشاء معهد الموارد الطبيعية في كوردستان ،ليقوم بهذا الدورالحيوي من أجل توفير خامات المعادن الاقتصادية التي تشكل قاعدة للنمو الاقتصادي، والصناعي، وتنويع مصادر الناتج المحلي في كوردستان.[13]

التهديدات التي تواجه الأمن الوطني في إقليم كوردستان

معنى الأمن الوطني هوقدرة الأمة علي حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ، أما أساسيات بنية الأمن الوطني أن تقام تلك البنية علي ثلاثة دعائم رئسية " القوة المسلحة ، والتنمية بمختلف وجوها ومجلاتها، والإنسان بحقوقه و حرياته، ولقد تكرر التأكيد علي ربط الأمن بالتنمية ربطاً عضوياً لاإنفصام له فالتنمية "توفر للأمن عوامله،

وسائله، والأمن يوفر للتنمية الشروط والظروف اللازمة لكي تسير التنمية في الدروب المرسومة لها[14]. وقد إنعكس الاستقرار السياسي في الإقليم الى دفع عجلة التنمية في كافة مجالاتها الى الأمام نتيجة تحقيق الأمن في إقليم كوردستان، الذي وضع في رأس أولوياتها عند بناء خططها الاستراتيجية" لما لهذه العنصرمن أهمية ودور كبير في تحقيق الاستقراروالتنمية"حيث يشمل الأمن جميع الجوانب السياسية ،والاقتصادية ،والاجتماعية ،والعسكرية، فقدرة الإقليم أوالدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي مفهوم إجتماعي ،فكلما زاد التنمية زاد الأمن وهذه الظاهرة أثبت نجاحها في إقليم كوردستان.[14]

أولاً: التهديدات الإقليمية

يتحدد الإطار السياسي الخارجي لحركة الدولة في إطارعلاقاتها الدولية عن طريق العلاقة التفاعلية بين ما هو ثابت من أهدافها والمتغيرات الإقليمية والدولية بقصد الإسهام في الوسائل التي تعتمدها هذه الدولة" من أجل تنفيذ مقوماتها الأساسية ضمن إطار توجهاتها السياسية، وهو ما يفترض إنتهاج الدول للسلوك العقلاني والموضوعي من خلال إدراكها لطبيعة الأحداث والتطورات الجارية في الجوار الجغرافي، ومدى التأثير الذي يمكن أن يتركه ذلك على نفوذها ومكانتها في المنطقة، مع الأخذ بنظر الإعتبار إمكانات وقدرات الدول في تحقيق أهدافها.[15] الأمن الوطني الكوردستاني ،جزء لا يتجزء من أمن العراقي والاخطارالتي تهدد الأمن الاقليمي هي نفسها تهدد الأمن الوطني الكوردستاني، وعليه يجب التعاون والتنسيق مع دول الجوار الجغرافي والدول العربية في مكافحة الإرهاب ، يضاف الى ذلك التنسيق مع ايران وتركيا في تقريب وجهات النظر حول مسألة حل القضية الكردية في البلدين بالطرق السلمية .

ثانيا:ًالخلاف بين المركز والاقليم

غياب الثقة العقلانية في حل المشاكل المتراكمة وعدم الشفافية بين حكومة إقليم كوردستان، والحكومة العراقية حيث تشهد العلاقة بين بغداد وأربيل توترأ مستمرأ يتعلق"بخلافات: سياسية، ودستورية، وبعض الملفات العالقة أبرزها التعاقدات النفطية للإقليم وإدارة الثروة النفطية، والمادة 140 من الدستور الخاص بتطبيق الأوضاع في المناطق المتنازعة عليها، وإدارة المنافذ الحكومية والمطارات وتسليح قوات البيشمركة، وغيرها من الصلاحيات الادارية القانونية، ومنها غياب الفلسفة التعددية الفيدرالية، ساعدت علي تكريس الخلاف بين المركز، والإقليم، يضاف الي ذلك تدهور الثقة وغموض بنود الدستور العراقي والثغرات الموجودة فيه، يشكلان السببان الرئيسيان في تفاقم التوترالخلافات بين الحكومة العراقية، وحكومة إقليم كوردستان، وقد وصلت الحالة في بعض المناطق الي سحب القوات البيشمركة الي نقاط التماس كما حدث في كركوك عام 2012، فضلاً عن ذلك قيام الحكومة العراقية بقطع رواتب الموظفين وعدم دفع إستحقاقات الإقليم المالية، كل هذه الخلافات تهدد الأمن الوطني الكوردستاني والعراقي معا يتطلب العودة الى منطق العقل والحوار والجلوس على طاولة المستديرة، هي الوسيلة الوحيدة للخروج من هذه الازمة، مع البدء بتشكيل لجان سياسية، وإقتصادية ، و قانونية، وأمنية، بين حكومة المركز، والإقليم ، تتبنى وضع المشاكل العالقة" منها قانون النفط والغاز،المادة 140 والمناطق المتنازع عليها ، إدارة الملف الأمني و العسكري على طاولة واحدة .[16]

ثالثاً: الارهاب

تصاعدت أعمال العنف الدامية من قتل وتخريب ويكون الابرياء هم الضحية دائماً، وباتت تشكل ظاهرة خطيرة وتؤدي الي إشاعة عدم الأمن، والاستقرار، و تعطيل مشاريع الإستثمار، أما في يخص تعريف محدد للإرهاب فهناك عدة تعاريف

منها: هو من يلجأ الي العنف الغير القانوني أوالتهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من حكومة أوالافراد أوالجماعات المسلحة الإرهاب هو الاعمال التي من طبيعتها تثير لدى شخص ما :[17]

أ-الاحساس بالخوف من خطر ما بأي صورة إنفجارات، قتل ، خطف .

ب- الإرهاب يمكن في تخويف الناس بمساعدة أعمال العنف .

جـ - الإرهاب عمل بربري شنيع الإنفجارات الذي يحدث في الأماكن العامة.

وفيما يتعلق بالعراق فانه لايمكن إعتبار التدهور الحاصل في أمن الانسان العراقي ،و الكوردستاني، يعود الي ما خلفه الاحتلال وحدة بعد عام 2003، وذلك أن الوضع القائم حالياً محصلة لعقود من التدهور المتواصل في الأمن وعدم الاستقرار فالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية فيه في عام 1921، لم يعرف الإستقرار إلا في لحظات قصيرة ، فتاريخه السياسي عبارة عن سلسلة من الإنقلابات الدموية، و الانقلابات الدموية المضادة، يضاف ذلك خلال عمرالدولة العراقية، الذي يتجاوز العقود التاسعة تبنت النخب الحاكمة فكرة الأمن على أساس فكرة الأمن الوطني، في النخب نفسها من دون أن تسهم في تعزيز أمن المواطن العراقي ومكوناته ، وفي ظل الاحتلال تدهور أمن المواطن، بشكل كبير فاستبيحت حياته وممتلكاته مجدداً بسبب فشل سلطات الاحتلال في ضمان الأمن، والاستقرار، شهد العراق إنقلابا أمنياً، غيرمسبوق إنتشر أعمال القتال والإرهاب في معظم أرجاء العراق، و باتت التهديدات الامنية هي أكثر المشكلات إلحاحا، فضلاً عن ذلك لن يكون بالإمكان في العراق، ضمان الأمن الانساني، في وقت تزداد فيه أوضاع عدم الاستقرار التي تنتج: اوضاع إقتصادية، وسياسية ،غير ملائمة .[18]

جدول (2)عدد القتلى المدنين في العراق نتيجة العمليات الإرهابية للفترة 2003 الى 2017

السنة	عدد القتلى
2003	12094
2004	11654
2005	16394
2006	29387
2007	25955
2008	10231
2009	5249
2010	4116
2011	4153
2012	4620
2013	9656
2014	10062
2015	17578
2016	16393
2017	13187

المصدر : https://www.iraqbodycount.org/database/

الجدول(2) يبين عدد القتلى في صفوف المدنيين نتيجة العمليات الإرهابية في العراق، حيث أن تللك العمليات كلف العراق الكثيرمن الأرواح، فضلاً عن الخسائر المادية التي تقدربأكثر من 100مليار دولار ،فأن الخسائر البشرية كانت كبيرة وبالتحديد بعد تفجيرالمرقدين في سامراء في 20شباط عام 2006، شهدت موجات العنف تصاعداً مستمراً كاد أن يصل

البلد من خلالها الي الحرب الاهلية، حيث بلغ عدد القتلى المدنيين للفترة بين 2003-2017 أكثر من 201،873 قتيل وصل ععد القتلى في عام 2006 الى29387 قتيل، فيما بلغ عدد القتلى في عام 2007 حوالي 25955 قتيل، وفقا التقديرات موقع iraqbodycount.org.أما التوزيع الجغرافي لعدد الجرحي والشهداء في العمليات الارهابية للفترة 2007-2010 في المحافظات العراقية يأتي محافظة بغداد بالمرتبة الأولى، حيث بلغ عدد الجرحي عام 2007 حوالي 18335 جريح، إنخفض عام 2010 الي حوالي 5991 جريح، أما عدد القتلى يأتي محافظة بغداد بالمرتبة الأولى، حيث بلغ عدد القتلى 5170 قتيل بينما إنخفض الي 1037قتيل عام 2010 نتيجة التحسن الوضع الأمني، فيما يأتي محافظات اقليم كوردستان" أربيل، ودهوك، والسليمانية، بالمرتب الأخيرة حيث لم يحدث أي خروقات و اعمال إرهابية ما عداد محافظة السليمانية الذي بلغ عدد القتلى عام 2007 من العمليات الارهابية 27 قتيل، إنخفض الي 3 شهيد عام 2010 ،وبالمقارنة مع المدن العراقية الأ ُخرى فإن الوضع الأمني في إقليم كوردستان مستقروآمنه .

نستنتج مما ذكر في الجدول السابقة أن هذه الكم الكبير من العمليات الارهابية، والخسائر البشرية، والمادية النا تجة لابد وان تـأثر بشكل أو بـآخر على عدم النجاح للنخبة السياسية الحاكمة في إدارة الدولة العراقية .وعليه يجب التصدي من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و الدول الفاعلة على الخريطة السياسة العالمية، والاقليمية، من خلال وضع إستراتيجية موحدة تشمل المبادرات الجديدة الهامة المبنية على النحو الآتي:[19]

1- تحسين التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب لكي يتسني لجميع الدول القيام بدوهم بفعالية .
2- إشتراك المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية وغيرالإقليمية، في مكافحة الإرهاب و إقامة شركات مع القطاع الخاص لمنع الهجمات الارهابية .
3- مراقبة إستخدام الإرهابيين للأنترنيت مع مراقبة الهواتف النقالة للمشتبه بهم
4- تحديث نظم ضوابط الحدود والجمارك ومراقبتها بالكامير وتحسين أمن وثائق السفر الارهابيين ونقلهم الموارد غير المشروعة .
5- تحسين التعاون مع الدول الاقليمية والدولية لمكافحة غسيل الاموال وتحويل الارهابيين .
6- التصدي لخطرالارهاب البايولوجي بإقامة قاعدة بيانات شاملة بشأن الحوادث البايولوجية .
7- تفعيل الجهد الاستخباراتي مع الحكومة العراقية والإقليمية والدولية في محافحة الإرهاب.

أبعاد العلاقات الإقليمية والدولية

من خلال دراسة تعريفات الأمن الوطني وجود أبعاد له وهي مصدر قوته أو ضعفه، وتتأثر تلك الأبعاد علي بعضها وإذا هدد تلك الأبعاد يصبح الأمن الوطني مهدداً، وأن ضعفها يهيء سبل إختراقه و هذه الابعاد هي :[20]

1-البعد السياسي

يعتبر هذا البعد من وجه النظر الأمن القومي العنصر الأساسي، الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوة الدولة وموارده" وهو ذو شقين سياسية ،وداخلية، ولإدارة المجتمع والتغلب علي مشاكله،على الرغم من حداثة التجربة الإدارية في إقليم كوردستان فانه تم التغلب على الكثير من المشاكل الاقتصادية ،والاجتماعية، والسياسية ، يضاف الي ذلك تم التغلب على مشاكل البنية التحتية في إقليم كوردستان وخاصة الخدمات الاساسية" التعليم ،والصحة ،والكهرباء وغيرها،أما على الصعيد

الداخلي على الرغم من حداثة التجربة الديمقراطية إلا أن حكومة الاقليم خطى خطوات جريئة في التعددية الحزبية ،وإجراء الانتخابات الدورية، في تداول السلطة والصحافة الحرة، وبناء مؤسسات ديمقراطية فتية متمثل بتقوية منظمات المجتمع المدني، أما على الصعيد السياسة الدولية"فهي قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته واسلوب إستخدام الدولة لمصادر قوتها وعلاقاتها مع المنظمات الدولية الاقليمية ،وحشد الرأي العام وإستخدام القوى السياسية للدول الاخرى، ذات المصالح الحيوية في المنطقة ، ويمكن في إطار هذه البعد إقامة علاقات دولية وإقليمية، وقد نجح إقليم كوردستان قبل وبعد احداث 10 حزيران 2014 من تنمية علاقاتها الخارجية"مع دول الجواروالدول الفاعلة ،والاتحاد الاوربي والدول الاخرى من خلال تزويد إقليم كوردستان بالاسلحة لمواجهة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام ، فضلاً عن ذلك هناك 31 قنصلية وممثليات اجنبية عاملة في الأقليم كوردستان مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA) وكالة كوريا للتعاون الدولي (KOICA) ومكتب التمثيل الإقليمي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) والمكتب الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) يضاف الى ذلك لدى حكومة اقليم كوردستان في الخارج ممثليات في 13 دولة وهي (الولايات المتحدة الأمريكية ، استراليا ، جمهورية النمسا ،الإتحاد الاوربي ، الجمهورية الفرنسية ، ألمانيا ، ايران ، ايطاليا بولندا ، روسيا الإتحادية ،اسبانيا ، السويد ،الإتحاد السويسري ، بريطانيا) ينظم العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بين حكومات هذه الدول وأقليم كوردستان.[21]

2-البعد الاقتصادي

تعطي القوة الاقتصادية ثقلاً سياسياً"على المستوى الإقليمي والدولي ،وهو يمثل ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية وتأمين الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الاساسية، وتأمين المعدات والاسلحة اللازمة للقوة العسكرية، وتأمين الموارد المالية لشراء ما ينقصه من السوق الخارجي، وتعود القوتان الاقتصادية والعسكرية بالفائدة على القوى السياسية إيجابياً، وبذلك تتصاعد قدرة الدولة نتيجة مساندة كل قوة على الأخرى، ويرتكز هذا البعد على العناصر الاقتصادية الرئيسية الخمسة "الزراعة ، الصناعة ، والتعدين ، والتجارة ، ورؤوس الاموال،ولدى حكومة إقليم كوردستان كل هذه القوى الاقتصادية "بما يعزز التنمية الاقتصادية وبالتالي توفير إحتياجات مواطنين الإقليم من السلع الاساسية، يضاف الى ذلك ان مستقبل الإقليم واعد نتيجة حجم الموارد الطبيعية الموجودة في الإقليم الغيرالمستغلة مما يعزز ويحافظ على الأمن الوطني الكوردستاني على المدى المنظورو تمنحها ثقلاً إقتصادياً على المستوى الاقليمي العلاقات التجارية.

جدول (3) التبادل التجاري بين تركيا والعراق 2003-2013(مليون دولار).

السنوات	2003	2004	2005	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	830	1,821	2,750	5,100	6,000	8,300	10,800	-
الواردات	42	146	67	121	154	87	149	-
المجموع	900	2,000	3,000	5,200	6,200	8,400	11,400	13,110

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511895950841529.html

ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق ومن ضمنها إقليم كوردستان مابين الأعوام 2003-2013 بشكل هائل، وبقفزات متتالية من مجرد 900 مليون دولار إلى حوالي 13،1 مليار دولارعام 2013، وقد عوَّضت هذه القفزة معظم التراجعات التي قد تكون تركيا شهدتها في علاقاتها التجارية مع البلدان العربية الأخرى نتيجة إندلاع الثورات العربية، أو التوتر السياسي، أو حالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة ويُعتبر العراق منذ عام 2011 ثاني أكبر مستورد للصادرات التركيَّة بعد ألمانيا" حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إليه حوالي 13 مليار دولار عام 2013 ،كان الجزء

الأكبرمن السلع المصدرة في إقليم كوردستان "التي تديرها حكومة إقليم كردستان العراق حوالي 75٪ أكثر من 9 مليار دولار والسلع المتداولة تشمل: الحديد، والمعدات الإلكترونية، والمعادن، والفواكه على رأس قائمة السلع المصدَّرة" علمًا بأن الأرقام العائدة للسنوات من 2009 وحتى 2013 تُشير إلى امتلاك العراق ما يُؤَهِّله لأن يحتلَّ المركز الأول كأكبر مستوعب للصادرات التركيَّة بدلاً من ألمانيا" التي بلغ حجم الصادرات التركية إليها عام 2013 حوالي 13.1 مليار دولار.[22]

فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق إلى نحو 13 مليار دولار في عام 2013 ، وأن 45٪ منها، أي نحو 6 مليار دولار، كانت مع إقليم كردستان[23].

3-البعد العسكري

أكثرأبعاد الأمن فاعلية كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبداً، لأن ذلك الضعف يؤدي الى إنهيار أمن الدولة الوطني، وتعرض لأخطار وتهديدات عنيفة كما حدث في العراق، قد تصل الي وقوعها تحت الاحتلال الاجنبي أوإلغائها تماماً وضمها لدولة أ ُخرى، كما حدث في ضم اجزاء من محافظات نينوي ، ديالي ، كركوك ، صلاح الدين ، الانبار ، بغداد ، الى خارطة تنظيم الدولة الاسلامية، أو تقسيمها الي دويلات والبديل التالي ليس أحسن حالاً ، فقد تلجأ حكومات الدولة الضعيفة عسكرياً الي دولة إقليمية أوعالمية كبرى لحمايتها، كما حدث في الكويت بعد الغزو العراقي، يضاف الى ذلك أن حكومة إقليم كوردستان طلب المساعدات الدولية من الدول الفاعلة والاتحاد الاوربي، بعد أحداث 10 حزيران عام 2014 وهو يعني السماح لذلك الدول الكبرى بانتهاك أمنها الوطني في عدة أبعاد مقابل أن تؤمنها من أخطار تنظيم الدولة الاسلامية .

يرتبط البعد العسكري بباقي أبعاد الأمن الوطني، إرتباط شديداً فضعف أي منها يؤثر علي القوة العسكرية، ويضعفها بينما قوة هذه الأبعاد تزيد القوة العسكرية أما ضعف القدرة الاقتصادية يحد من بناء قوة عسكرية كبيرة ومسلحة بأسلحة عصرية فعالة، لأن مفتاح القوة السكرية هو القوة الاقتصادية ، والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي الي الحد من حجم القواة العسكرية بإمكانات الصناعية الحربية في الدولة و درجة التقنية المتاحة ، ولدى حكومة أقليم كوردستان الإمكانات الاقتصادية اللازمة لبناء قوة عسكرية فعالة للحفاظ على حدود إقليم كوردستان وان تبني استراتيجية جديدة تواكب تطور الأساليب القتالية وما يفرضه الوضع المحلي والتهديدات المحتملة، من أجل تأمين عملية الاستقرار، والأمن ،ويأتي ذلك من خلال التخطيط العلمي لبناء استراتيجية عسكرية، للحفاظ على الأمن الوطني الكوردستاني وبناء علاقات مع الدول الفاعلة

المبحث الثاني

أنسب الأساليب لتنمية علاقات إقليم كوردستان مع القوى الإقليمية والفاعلة:

1- تنمية العلاقات السياسية

يعتبر القوى الفاعلة في العالم هي القوى المؤثرة فيه : سياسياً، وإقتصادياً ، و عسكرياً، وإن هذه القوى يعاد تشكليها في كل مرحلة من مراحل التاريخ، ففي عصرنا الحاضر تشكلت القوة الفاعلة في إطار نظام عالمي جديد ، حددها وزير الخارجية الولايات المتحدة الامريكية الاسبق هنري كيسنجر قائلاً: النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين سيضم على الاقل ست دول رئسية"هي الولايات المتحدة الامريكية، اوروبا ، الصين ، اليابان ، الاتحاد الروسي ، وربما الهند ،بالاضافة الي عدد كبير من الدول متوسط وصغيرالحجم، حيث تختلف القوة من دولة لاخرى حسب التأثير: فالولايات المتحدة تؤثر سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً، بينما تؤثر اليابان والصين إقتصادياً، والاتحاد الاوربي مؤثر سياسي وإقتصادي، و الاتحاد الروسي مؤثر سياسي وعسكري، ولهذا نجد أن هذه القوى تناقص من آلية التأثير في السياسية

الكونية وإقتصادها ومناطق النفوذ فيها، مكونة بذلك نظاماً عالمياً جديداً يمكننا التعرف علي هذه القوى الفاعلة.[24] لدى القوة الفاعلة في العالم مصالح حيوية في السلعة الاستراتيجية، ألا وهي الطاقة التي تحتاجها القوى الفاعلة في العالم وتتصدر الولايات المتحدة الامريكية، قائمة أكبر مستهلكي النفط في العالم ، من جهة أ ُخرى سيتواصل الطلب علي النفط بشكل مطرد وستستمر منطقة الشرق الاوسط خصوصاً منطقة الخليج العربي "في لعب دورها المحوري بصفته مصدراً أساسياً للنفط ، إضافة الى ما تمتلكه من إحتياطي من النفط والغاز الطبيعي، وقد بلغت احتياطي النفط الخام في الشرق الاوسط حوالي 69٪ وبلغ نصيب دول الخليج حوالي60٪ من الاحتياطي العالمي، كما أن الوكالة العالمية للطاقة تتوقع زيادة الطلب علي النفط الي 120 مليون برميل يومياً عام 2020، بالمقارنة مع 89 مليون برميل عام 2013 بزيادة قدرها 45٪ ، وسوف يرتفع الطلب على النفط من شمال الولايات المتحدة الامريكية، والصين بسبب نموها ونشاطها الاقتصادي و الا تحاد الاوربي.[25]

أما في إقليم كوردستان حيث أعلن مستشار الأمن الاقتصادي لحكومة إقليم كوردستان موجب نتائج أعمال البحث والتنقيب التي جرت في كردستان من قبل الشركات الاجنبية خلال السنوات الأخيرة ، تشير إلى ان حجم االاحتياط النفطي المؤكد تقدر ب 45 مليار برميل من النفط الخام ضمن57بلوك حدود نشاط وزارة الثروات الطبيعية ما عدا احتياطي النفط في كركوك ، منطقة خانقين ، ومنطقة غرب نهر دجلة. وهذا الاحتياط المؤكد تشكل 4.5٪ من حجم الاحتياط العالمي للنفط المقدرة بحوالي 1138 مليار برميل، توجد في إقليم كردستان حوالي 5.7 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي الواقعة تحت ادارة وزارة الثروات الطبيعية ، وهذا يشكل 3٪ من حجم الاحتياط العالمي للغاز في العالم المقدرة بحوالي 169 تريليون م3 من الغاز في عام 2005 وارتفع الي 187 تريليون م3 من الغاز في عام 2013 .تشير المعلومات بان الاحتياط النفطي في العالم يكفي لمدة حوالي 40 -45 سنة المقبلة 2056-2061، بينما حجم احتياطي الغاز الطبيعي تكفي بحدود 60-65 سنة المقبلة 2076-2081. طول عمر انتاج النفط والغاز في كردستان أطول من العمر العالمي المتوقع لهما.عدد الشركات الاجنبية العاملة في مجال النفط 52 شركة، فضلاً عن ذلك إن الاحتياطي المتوقع للاقليم من الغاز الطبيعي يبلغ 3-6 مليار م^3، ومن المؤمل إنشاء خط نابوكو الدولي لنقل الغاز من الاقليم الى تركيا ودول العالم [26].

من جهة اخرى قال الخبيرالكوري هاوري منصور بك ان المالكي أخطأ بتحديه للشركة الامريكية العملاقة أكسون موبيل: التي اطاحت برؤوس قادة وزعماء دول واقاليم ومناطق كثيرة في العالم، مؤكد أن حقل قرة هنجير فيه من الاحتياطي النفطي ما يعادل حقول كركوك الذي يستغلها الحكومة العراقية، واضافة أن مجموع ما تمتلكه أكسون موبيل من الاحتياطي النفطي، في الحقول التي تديرها في كل 200 من دول واقاليم ومناطق العالم لا يتجاوز لا يتجاوز 24,9 مليار برميل، حتى عام 2011 في حين قره هنجير لوحدها تضم 25مليارىرميل من الاحتياطي النفطي، وانها بالفوزبعقد العمل فيها ضاعفت احتياطيها لتصبح نحو 50 مليار برميل، وربط المحلل أمرتدخل الرئيس الأمريكي اوباما لحماية أربيل عاصمة اقليم كوردستان،عبر القوات الجوية، حسب أحد كتاب الامريكيين بحماية دولة على أرض الواقع متخومة بالنفط، مثيراً أن اوباما قال في خطابه التاريخي بشأن التدخل الجوي لحماية أربيل، الاقليم يدار بالطريقة الذتي يريدونها، يضاف الي ذلك حيث أن مجيء أكسون موبيل غير ميزان القوي بين أربيل و بغداد.[27]

لهذه الأسباب شكلت إقليم كوردستان: أهمية سياسية وعسكرية لدى القوى الكبرى الفاعلة، أضافة شكلاً من أشكال: المصالح السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، و الاستراتيجية في المنطقة، فضلاًعن الاهداف الدائمة حيث اتسع إهتمام الولايات المتحدة الامريكية بهذه المنطقة إقليم كوردستان لعدة عوامل أهمها كالآتي:[28]

1-ثروتها النفطية والمعدنية.

2-موقعها الجغرافي الاستراتيجي يجعلها ان يكون موقع قدم وقواعد متقدمة للولايات المتحدة الامريكية خاصة قبل وبعد احداث 10 حزيران 2014.

3- تحقيق الأمن والاستقرارفي منطقة الشرق الاوسط ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل وضع وإحتراق الجماعات الاصولية الاسلامية واحتوائها، خاصة بعد ان توسع حدود تنظيم الدولة الاسلامية .

4- منع ظهور قوى اقليمية في منطقة الشرق الاوسط مع المحافظة على التوازن الاقليمي .

2-تنمية العلاقات الأمنية

كل مرحلة من مراحل التاريخ تشكل نظاقاً عالمياً جديداً، تفرض المتغيرات العالمية والدولية، يضاف الي ذلك أبرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حقائق جديدة أهمها"ملامح النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ،وإن القوى الفاعلة الأ ُخرى، التي كانت مرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الامريكية في النظام العالمي الجديد، قد أبدت تعاوناً معها ووافقت علي الإنظام للتحالف ، بل أن دولة مثل الصين ، قد أعلنت انها لا تفكر في مناقسة الولايات المتحدة الامريكية ، وان استراتيجيتها تتركز في الوصول لمصاف الدول المتقدمة خلال منتصف القرن الواحد والعشرين ،ومن هنا فأن منافسة الولايات المتحدة الامريكية لم تعد واردة علي المدى المتوسط.[29]من المؤكد ان الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، حيث يعتمد على الحرب الإستباقية خاصة بعد الاحتلال الامريكي لأفغانستان والعراق، حيث كان جزء من رؤية استراتيجية أمريكية متكاملة لإعادة ترتيب الاوضاع في الشرق الاوسط من منظور المصلحة القومية الامريكية.[30]

وكان إحتلال العراق بداية لتحقيق هدف استراتيجي يتمثل: في إستكمال السيطرة علي قوس النفط الكبير الذي يبدأ طرفه الشمالي في آسيا الوسطى، وبحرقزوين ليمتهد طرفه الجنوبي الي الخليج العربي الأغنى والأهم ، يضاف الي ذلك تلعب التوازنات الاقليمية دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية ، إذ أن التوازن العالمي يعتمد في استقراره أوتغييره على الصراعات الاقليمية، فالقطب الذي يستطيع تحقيق الانتصارات إقليمية متعددة، تستطيع قلب التوازن العالمي لمصلحته، والإقليم كوردستان أهمية في الطرف الاقليمي المحلي، حيث أن الإقليم أهمية إقتصادية و جغرافية ولها قدرة عسكرية، إذا تم تسليحها بالاسلحة الحديثة والتدريب مستقبلاً بفعل الدعم الامريكي والغربي، حيث يتحول كوردستان الى حليفها الاقليمي للولايات المتحدة الامريكية ،وذلك بزيادة رصيدها من القوات العسكرية سواء بجهود إقليم كوردستان الفردية في التقوية الذاتية، أم بالتحالف مع القوى الفاعلة فالتوازن لا يوقف الصراع بين الدول، ولكن يقنن الصراع و يجعله منظماً، يضاف الي ذلك مما يضفي على التوازن الحركية الدائمة، وان كان يقود الى بعض الإستقرار فالتصادم حتمي في نهاية المطاف بين الدول.[31]

في وقت تتزايد الأهمية الاستراتيجية لإقليم كوردستان تزداد التهديدات الجديدة و خاصة بعد 10 حزيران عام 2014 أنه لابد من مجابهة هذه التهديدات البالغة الخطورة، والتي أصبحت محددات أمنية يجب التصدي لها حيث أفرزت الصراع الطائفي في العراق، فضلاً عن عدم نجاح الثورة السورية ادى الي تقويض قوة المجاميع الإرهابية في سوريا، وبالتالي الاستيلاء علي المزيد من الأسلحة والأعتدة مع تزايد حجم التهديدات الموجهة لدول المنطقة والعراق، من خلال سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية علي أجزاء واسعة من الأراضي العراقية المتمثلة بمحافظات نينوي ،صلاح الدين ، كركوك ، ديالي ، بغداد ، الأنبار ،يضاف الى ذلك سيطرة التنظيم على أجزاء من أرضي إقليم كوردستان المتنازعة عليها تقدر 15٪ و المتمثلة بمناطق سنجار ، ربيعة ، تلكيف ، بعشيقة ، برطلة ، الكوير ، مخمور ، جلولاء ،سعدية ،و غيرها من المناطق، مما تعرض الأمن الوطني للأقليم للخطر من جراء تهديدات تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، وعليه علي حكومة اقليم كوردستان لتحقيق الأمن ايجاد مخرج وصيغ مشتركة للتعاون مع الحكومة المركزية و مع الدول الأقليمية والقوى الفاعلة وهناك تنسيق وتعاون في المجال الأمني بين حكومة الإقليم الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب لتعزيز الأمن الداخلي والإقليمي.

3-تنمية العلاقات الإقتصادية

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الإقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية "تسعى كل دولة أو إقليم من دول العالم أن ترسخ علاقتها في المجتمع الدولي، وأن تحقيق أهدافها القومية من خلال ما تمارسها من سياسات خارجية وداخلية، تحاول فيها أن نجد أنسب اسلوب لها لكي تقيم هذه العلاقات البينية والقائمة اصلاً على نوعية المصالح وأهميتها، ومن هنا تتضح قوة وضعف هذه المصالح التي تشبه خيطاً يزهر احياناً ويختفي أحياناً أخرى، تنسحبه تلك المصالح لتشكل مجموعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولا تختلف في ذلك دولة صغرى او دولة كبرى، فالحاجة الي إقامة العلاقات بجميع أشكالها هي حاجة ملحة لكافة دول العالم ، ومن هذه المنظور نجد أن حكومة إقليم كوردستان، الى إقامة علاقتها مع جميع دول العالم والقوى الفاعلة العالمية، خاصة على أساس من الإحترام المتبادل و رعاية مصالحها المشتركة، مرتكزة بذلك علي مكانة إقليم كردستان وأهميتها الاستراتيجية، وما تمتلكه من ثروات الطبيعية وهو ما يمنحها الأهمية من دوائر إهتمامات القوى الفاعلة العالمية والمتمثلة في كل من" الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الاوربي، واليابان، والصين، ودول الجوار المتمثلة بتركيا، إيران ، سوريا و التي سيتم تناولها من خلال تنمية علاقات اقليم كوردستان في إطارها السياسية والاقتصادية والتي يتم تناولها على النحو الآتي :[32] لقد مرثلاثة عقود تقريباً علي العلاقات الأمريكية وإقليم كوردستان منذ فرض الحظر الجوي علي الطائرات العراقية عام 1991،وهي تتسم بالمتانة من خلال تشجيع إقامة مراكزسياسية ثقافية وحضارية، مع تقوية بناء لوبي كردي فاعل لدى الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الاوربي، وكانت لهم دور من خلال إقامة المظاهرات في مناسبات عديدة منها حملة الابادة الجماعية الذي شنتها تنظيم الدولة الاسلامية ضد اليزيدين، وإقامة مظاهرات في عواصم غربية، عدة يضاف الى ذلك تطوير التعاون العسكري مع الدول الفاعلة، وقد استجابة دول عديدة في العالم بعد احداث 10 حزيران عام 2014 في تسليح قواة البيشمركة، على رأسهم الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وايطاليا، والمانيا، وألبانيا، و غيرها من الدول الفاعلة في ضع القرار الدولي، يضاف الي ذلك تنمية العلاقات مع الدول الفاعلة من خلال الاستفادة من خبرات هذه الدول في مجال التعليم

والصحة و، وإقامة المشاريع الاستثمارية، والثقافة عن طريق إرسال البعثات الدراسية والفنية وقد نجح حكومة الاقليم في إرسال المئات من الطلبة للدراسة من هذه الدول للحصول علي الشهادات العلياوالاستفادة من خبرات هذه الدول في مجال التربية والتعليم العالي للالتحاق بالتطور العلمي الذي وصلت به هذه الدول الى مصاف الدول الكبرى .

من جهة أ'خرى أن المجتمعات الانسانية لم تجمع في مكان واحد بل انقسمت حسب المناطق الجغرافية، وذلك تتنوع وتختلف الحاجات الانسانية ، كل حسب طريقة معيشته و متطلباته البيئية، بل بحكم الضرورة تحتاج الى التعامل وإقامة العلاقات مع المجتمعات الاخرى، العلاقات الاقتصادية الدولية"وهو نمط ثاني من العلاقات الاقتصادية يعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية ،وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أ'خرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الإنغلاق الإقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدواليب الإقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية.[33] وعليه على حكومة اقليم كوردستان إقامة علاقات إقتصادية ، حيث اصبح القرن الواحد والعشرين يطلق عليها بالقرن المتعدد الاقطاب إقتصادياً :لكثرة التكتلات الاقتصادية فيه، وكذلك المنظمات التجارية، ومناطق التجارة الحرة الدولية، وحتى نتعرف علي مكانة إقليم كوردستان الاقتصادية وسط هذه الاقطاب علينا أن نتعرف على علاقتها الاقتصادية الدولية، والإقليمية من خلال صادراتها المتمثلة بالنفط وواردتها والتي تعكس ضعف إقتصاد كردستان من حيث التبعية الاقتصادية لدول الجوارالجغرافي ودول العالم المختلفة" حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع تركيا و ايران مليارات الدولارات، فضلاً عن إستيراد البضائع من مناشيء عالمية مختلفة و تتسم الاقتصاد الكوردستاني بالسمات التالية :[34]

أ- الإعتماد على البترول حيث تشكل الصادرات البترولية أكثر من 98٪ من مجموع صادرات حكومة قليم كوردستان .

ب- قلة الايدي العاملة المدربة الوطنية مما يزيد الإعتماد علي العمالة الاجنبية .

ج- ضعف القطاع الخاص في تأهيل الكفاءات الوطنية المدربة .

لهذا نجد هذه المحددات قد تستخدم ضد الاقليم، وهو عامل ضعف بالنسبة للإقتصاد الكوردستاني الريعي، عليها لتشكيل العلاقات الاقتصادية مع الدول لذا يجب أن تسعى حكومة اقليم كوردستان، الى إنتهاج انسب العلاقات والاساليب لتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية وفق الأهداف الاستراتيجية التالية :

1. تميزالمصالح الاقتصادية لبناء علاقات ثنائية متميزة مع دول الجوارالجغرافي والدول الفاعلة العالمية.
2. جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية لتنمية إقتصاد إقليم كوردستان وتطويرها.
3. تنويع الاقتصاد الكوردستانى من خلال الاهتمام بالصناعة والزراعة وقطاع الخدمات للمساهمة في الميزانية العامة للاقليم .
4. الاستفادة من خبرات الدول في جميع مجالات الاقتصادية، الزراعة والصناعة الاستخراجية والتحويلية .
5. تأهيل و تنمية اليد العاملة الوطنية و تطوير كفاءتها .
6. إقامة شراكة إقتصادية مع الدول المتقدمة إقتصادياً، تهدف الي تنمية الاقتصاد إقليم كوردستان، وبالتالي الخروج من الدائرة الاقتصادية الداخلية الى الدائرة الخارجية الاقليمية ، مما يسرع عملية تنمية اقتصاد إقليم كوردستان.

4-التنسيق مع الدول الفاعلة

تقع كوردستان في منطقة الشرق الاوسط الذي يعتبر أكثر مناطق العالم" صراعاً، وتوتراً، واضطراباً، وتغيراً، حيث أن الأمن هوالبقاء والدفاع ضد الأخطار الخارجية والتهديدات المختلفة، ومنها العسكرية من أجل تأمين كيانها، و سلامة سكانها من الخطر محلياً وخارجياً، حيث تعرض سكان إقليم كوردستان الى تهديد في وجودها منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حيث لم يعرف العراق وإقليم كوردستان الإستقرار إلا لحظات قصيرة الى تهديدات الأمن الخشن كالتهديدات العسكرية المسحلة' فقد تكاد و تنتهي حرب حتى تشن حرب أ'خرى ولا تنتهي أزمة حتي تلد أزمة أ'خرى، مما أثرت على نفسية الانسان الكوردستاني و العراقي ، مما جعل حكومة اقليم كوردستان يبحث عن حلول و تحالفات إقليمية دولية لحماية الأمن الوطني الكوردستاني، يضاف الى ذلك إختلال التوازن العسكري في منطقة الشرق الاوسط، بظهور التنظيمات الإرهابية المتمثلة بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، واتساع مساحاتها ليشمل أجزاء من خارطة الحدود السياسية سوريا و العراق، يضاف الى ذلك بروز إيران كقوة اقليمية لا يمكن تجاهلها حيث تعاون مع الاقليم من خلال تسليح قواة البيشمركة ودخولها في حرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية" في ظل وسط هذه التهديدات على حكومة إقليم كوردستان، بإعادة التفكير من منطلق استراتيجي لحماية أمنها الوطني، والترتيبات الأمن الإقليمي معتمدة فيه على تنمية قدراتها العسكرية الذاتية، من خلال التعاون والتنسيق مع الحكومة المركزية في تسليح قوات البيشمركة، فضلاً عن ذلك إقامة علاقات تعاون أمني مع القوي الفاعلة الدولية الذي يشارك في الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية، لتطوير وتدريب قوات البيشمركة، وقوات الأمن الداخلي، للاستفادة في تحقيق الأمن و الاستقرارفي إقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط، منطقة يعتبرها العالم من أهم مصادر الطاقة حالياً ومستقبلاً، وعليه على حكومة الاقليم كوردستان" أن تبني علاقتها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الا تحاد الاوربي، والقوى الفاعلة الاخرى، ودول الجوار الكوردستاني، وفق أنسب الاساليب التالية"[35]:

1. **التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية، والا تحاد الاروبي، والدول الاخرى في باء القوى الذاتية لحكومة إقليم كوردستان، يضاف الي ذلك تطوير إتفاقية التدريب مع الدول للحصول علي أحدث وسائل مناهج التدريب العسكرية للبيشمركة .**
2. **تبادل البعثات الدراسية المختلفة في المعاهد وكلية الأركان العسكرية مع دول العالم المختلفة .**
3. **تبادل المعلومات الاستخباراتية وملاحقة الإرهابيين على المستوى الاقليمي .**
4. **أنشاء مصانع عسكرية تتعلق بأنتاج الذخيرة والمعدات العسكرية في كوردستان ، بدلاًمن إستيرادها الذي يحتاج الى موافقات عديدة من المركز.**
5. **التعاون والتبادل في مجال المعلوماتية التي توفرها الأقمار الصناعية مع الدول الفاعلة العالمية للتصدي للأعمال الإرهابية وبالتالي تعزيز الأمن لإقليم كوردستان .**

5-إستراتيجية الأمن القومي للطاقة

مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة برزت أهمية مفهوم " أمن الطاقة :الذي أضحى مؤخراً مصطلحاً واسعاً متعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والإقتصادية والإستراتيجية ، فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الإستشرافية سيكون محوره الطاقة لصعود قوة ناشئة على الساحة الدولية ، وتجعل النفط والغاز الطبيعي المهمين بالنسبة

إلى الإقتصاد العالمي تجعل هاتين السلعتين المصدر الرئيس للمنافسات والتوترات والأزمات السياسية ، وحتى الصراعات المرتبطة بالطاقة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، سيكون للأهمية المتزايدة لقضايا أمن الطاقة عدد من الإرتدادات الجيوسياسية "حيث يؤدي التركيز العالمي على أمن الطاقة الى زيادة الأهمية الإستراتيجية الغنية بالطاقة وهذا يعني أن منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق وإقليم كوردستان في ظل الإهتمام العالمي.[36] ، تمثل أهداف بعد الأمن القومي لأمن الطاقة بحماية بنية الطاقة التحتية و منشأتها من الهجمات الارهابية، كما هو الحال في مصفى تكرير النفط في قضاء خبات حيث أنها قريبة من حدود محافظة نينوى وتحت رحمة المدافع البعيدة المدى الذي تعرض للقصف عدة مرات يوم 9-2014/10 ولكن لم يصب الهدف بعد سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية على محافظة نينوى ،حيث لم ينتبه القائمون على بناء هذه المصفى حجم التهديدات الأمنية في الوقت الحاضروالمستقبل، يضاف الى ذلك حمايتها المنشأت النفطية من الأخطار البشرية والكواردث الطبيعية والأعطال الفنية، ومن أهدافه، كذلك ضمان توافر موارد الطاقة للقوات المسحلة وقوات الأمن في الدولة"ولا سيما أثناء الحروب أوالعنف الداخلي، أو الكوارث القومية، وعلى الرغم من أن حظراً على النفط أو أي حدث سياسي آخر يمثل تهديداً مباشراً لبعد السياسات الخارجية لأمن الطاقة ، فقد ينتهي به الامرالى يصبح تهديداً للأمن القومي .[37] أو أي جانب حماية منشأت الطاقة وبنيتها التحتية و بناء احتياطيات الوقود الاستراتيجي تستطيع الدولة تعزيز بعد الأمن القومي لأمن الطاقة ، و بنشر موارد الطاقة الداخلية ومنشآتها، ومن الامور الحيوية لتحسين بعد الأمن القومي معرفة الموقع الجغرافي لموارد الطاقة ومنشأتها، بالنسبة الى موقع السوق ومواقع الجماعات الدينية والعرقية والسياسية المختلفة في الدولة، ولم يعي حكومة الإقليم هذه التحضيرات بناء منشأتها النفطية حيث قام ببنائها في المناطق المكشوفه، بدلاً من بنائها في المناطق المحمية طبيعياً في الجبال، مما يؤثر مستقبلاً أو من التهديدات الخارجية من دول الجوار الجغرافي بالقصف الجوي، يضاف الي ذلك لم يراعي البعد البيئي لأمن الطاقة بتخفيض الآثار البيئية السلبية للتنقيب والإنتاج و النقل والمعالجة والاستخدام لمصادر الطاقة.[38]

المبحث الثالث

ردود الفعل الدولية حول الإستفتاء والقضية الكردية

أصبح من المعلوم لدول العالم والقانونيين والباحثين الدوليين والمنظمات الدولية والإقليمية، أن حق تقرير الشعوب لمصيرها أمرٌ مسلم به في القانون الدولي العام، إذا ما توفرت شروط طلب استقلالها وإن كانت مسألة استقلال الشعوب والإقرار بها كدولة وانضمامها إلى المجتمع الدولي تكتنفها المسائل السياسية وتضارب المصالح وتعني الانقسام والتعددية والمشاركة في القرارات وفي الوجود الدولي. ونعلم أن تطور هذا المبدأ في القانون الدولي واستقراره لم يكن دون ثمن أو تضحيات من قبل الشعوب أو هبة من الدول العظمى أو المجتمع الدولي المنقسم، بل أوجبه الضمير والإرادة الجماعية ومآسي الحروب الدولية ومعاهدات الصلح بين الدول، وآثار حقوق الإنسان الشرعية والدولية المقررة والتحضر المدني الحاضر وضرورة الاستقرار للسلام والأمن الدوليين ونبذ الاقتتال الداخلي في الدولة ورفض الاحتكار للإرادة وحقوق ومقدرات الشعوب، ووجوب الاستقرار السياسي داخل الدول منها حماية الفرد والأقليات من حكوماتها[39].

لذا نجد أن حق الشعوب في تقرير مصيرها أخذ مكانة مهمة في معاهدات الصلح التي أبرمت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، وأن ميثاق الأطلسي في عام 1941 المعقود بين الحكومتين الأمريكية والإنكليزية وانضمام الاتحاد السوفييتي إليه" وبموافقة الأغلبية العظمى لدول العالم التي بموجبها أصبح حق تقرير الشعوب لمصيرها قاعدة من القواعد

القانونية الدولية الأساسية في القانون الدولي المعاصر، لذلك نحن الكورد ظَلمتنا المصالح والأطماع الدولية وحاربتنا الدول وباعت واشترت فينا السياسات، وسكتت الدول العربية الإسلامية والمجاورة عن قتلنا وتشريدنا وإبادتنا، وتشويه تاريخ نضالنا ومصادرة حقوقنا، وعوملنا بما لا نستحق ولم نُمنح ما نَستحق، قد يفعلون ما يشاؤون، بينما الآن أصبح واجباً دولياً على الدول الكبرى لم شَمل الشعب الكوردي في منطقة الشرق الأوسط بعد أن فرقته سابقاً وآلمته كثيراً إلى أن نفذت مواعيد اتفاقياتها بعد مضي قرن[40]. هذا من جهة ومن جهة أخرى ان إقليم كوردستان عمل بشكل ما كواقع لدولة كردية منذ تطبيق منطقة الحظر الجوي الذي قادته الولاياة المتحدة الامريكية في عام 1991 الذى قلص تاثير بغداد في الشمال، ان الدستور في عراق مابعد صدام اضفى على إقليم كوردستان الطابع المؤسسي والاستقلال السسياسي والاقتصادي في ظل الحكم الفيدرالي وبعدها كان الاستفتاء على استقلال كردستان العراق قد عقد في يوم 25 /9/2017، ومع إظهار النتائج التي كشفت عن 92٪، لصالح الاستقلال، ونسبة مشاركة بلغت 72٪. وقد صرحت حكومة إقليم كردستان بأن الاستفتاء سيكون ملزم، لأنه سيؤدي إلى بدء بناء الدول.ان بروز كوردستان المستقلة قوبل بمعارضة شديدة من قبل الحكومة المركزية العراقية وظهر كانه يرى كتهديد لمصالح الدول الاقليمية الرئيسية وهي ايران وتركيا الذي يوجد فى كليهما حجم كبير من الشعوب الكردية الذين طالبو بمزيد من الحقوق الثقافية والسياسية. ان التطورات الاقليمية الحالية ادت الى بعض التغيرات الرئيسية فى المواقف إقليم كوردستان العراق[41].

1-ان إنفصال إقليم كوردستان سوف يفرض تحدي مباشر على سلطة بغداد . وعلى اي حال فان قدرة بغداد لمنع إقليم كوردستان من الحصول على الاستقلال ربما محدودة ، وقد إستعانة بالخبرات العسكرية الإيرانية في هجومها على مدينة كركوك.

2- إعلان إستقلال إقليم كوردستان من طرف واحد من المحتمل ان يثير رد فعل عدائي من قبل بغداد. وبالمقابل فأن القطيعة التدريجية بين اربيل وبغداد قادت الى انفصال تفاوضي بين الطرفين.

3-إذا رافق إعلان الدولة الكردية في إقليم كوردستان العراق وعودة ظهور القومية الكردية فان بغداد ربما تكون قادرة على التنسيق مع انقرة وطهران ضد الاستقلال الكردي .

موقف تركيا والقضية الكردية

تتسم ديناميكيات الجوار المباشر لتركيا بأن لها طبيعة متغيرة وبخاصة الأزمة السورية والتوترات المتزايدة في العلاقات مع إيران وحكومة العراق" وقد ساعدت تلك الطبيعة المتغيرة على تعزيز مصلحة تركيا في تقوية علاقات التعاون الوثيق مع حكومة إقليم كردستان . فكان الجانبين يرى منافع متبادلة في تحسين علاقاته بالطرف الآخر، لاسيما تعزيز أواصر إقتصادية لكلا الجانبين التي يتزايد اعتماد أحدها على الآخر بشكل كبير. فقرابة 80٪ من البضائع المباعة في إقليم كردستان هي صناعة تركية. وهناك ما يقرب من 1200 شركة تركية تعمل حالياً في الاقليم أغلبها في مجال البناء والتشييد وإن كان بعضها في مجال التنقيب عن النفط، سوف يعتمد مستقبل حكومة إقليم كردستان خصوصا مستقبلها الإقتصادي بشكل كبير على علاقتها بتركيا. أن حكومة إقليم كردستان غنية بالنفط، إلا أن حكومة الإقليم تحتاج إلى القدرة على استخراج النفط، ونقله إلى الاسواق الغربية. وهناك بالفعل خطوط أنابيب نفط تمر من شمال العراق لتتدفق إلى الموانئ التركية على البحر المتوسط بما يوفر الوسيلة الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة إلى ايصال النفط العراقي إلى الأسواق الاوروبية. وهكذا فإن هناك محفزات قوية لكال الجانبين على التوصل إلى تسوية سياسية. وينبغي النظر إلى مثل

هذا القرار على أنه يستند إلى تلك الخلفية الإستراتيجية في اتجاه السياسة التركية السابق والتي كانت تسعى إلى الحيلولة دون تمكن حكومة إقليم كردستان من السيطرة بشكل مباشر على مصادر الطاقة في المنطقة، خوفًا من أنّ يعزز ذلك من سعي حكومة إقليم كردستان إلى إقامة دولة مستقلة لها[42]. ورغم ذلك، ثمة معارضة واسعة للاستفتاء من جانب الحكومة التركية ، فإن مبدأ تقسيم العراق أمر مرفوض لما يمكن أن يسببه من فوضى قد تنعكس عليها، فضلاً عن الإنعكاسات السلبية المباشرة على الملف الكردي الداخلي، وهو ما يجعلها تعتبر الاستفتاء "مسألة أمن قومي ، فإنها تلمّح وتصرح بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام مشروع "إعلان دولة مصطنعة" على حدودها، حيث تملك عدة أوراق ضغط فاعلة في مواجهة الإقليم، أهمها.[43]

أولاً، الملف الاقتصادي حيث تعتبر تركيا الرئة التي يتنفس منها الإقليم -في ظل خلافاته مع الحكومة المركزية- عبر التجارة البرية البينية، ومرور خطوط النفط عبر أراضي تركيا إلى العالم الخارجي.

ثانياً، العلاقات السياسية، حيث تربط أنقرة بأربيل منذ سنوات علاقات طيبة تقترب من التحالف، على خلفية التوافق في مواجهة العمال الكردستاني والخلافات المشتركة مع بغداد، ويمثل احتمال تخفيض أو اهتزاز هذه العلاقات ورقة ضغط بيد أنقرة

ثالثاً، القوة العسكرية، وهي ورقة لم تلوّح بها أنقرة إلا مؤخراً إلا أنها كانت ماثلة دائماً من خلال الوجود العسكري في معسكر بعشيقة والعمليات الجوية المتكررة ضد معاقل الكردستاني في جبال قنديل، والمناورات العسكرية التي بدأها الجيش التركي قرب الحدود العراقية في 18 سبتمبر/أيلول الحالي، وهي رسالة أكثر من واضحة في دلالاتها الزمنية والجغرافية.

من جانب آخر، إذا نجح الأكراد السوريون في الحصول على الحكم الذاتي المحلي، فسيزداد ضغط الأكراد الأتراك في حصولهم على حقوقٍ مماثلة، ما سيؤدي إلى تفاقم الانقسامات الداخلية في تركيا. ويرى العديد من المحللين الدعوات الكردية للحكم الذاتي على أنها خطوة أولى على مُنحدر يؤدي إلى تفكُك الدولة الوطنية التركية إقليميًا، وبالتالي من المرجح أن تعارض تركيا بشدة منح الأكراد الحكم الذاتي المحلي[44].

موقف ايران والقضية الكردية

تضمّ إيران أقليةً كردية كبيرة خاصّة بها. وتربط الجمهورية الإسلامية بقاءها وسلامتها الإقليمية باستمرار سيطرة الأغلبية الشيعية في البلاد. ولذلك، تعتبر النخبة الحاكمة في طهران أنّ أي مطلب ذي إطار عرقي يشكّل تحديًا لسلطتها وتماسكها الداخلي.نتيجةً لذلك، قامت طهران إمّا بتجاهل أو بالردّ بقسوة على مطالب الأكراد الإيرانيين بالحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد عانى الأكراد الإيرانيون، ومعظمهم من السنّة، من صعوباتٍ اقتصادية واستبعادٍ سياسي في ظلّ النظام الشيعي.وتخشى إيران من أن يشكّل تأسيس دولةٍ كردية مستقلة في العراق مصدرَ إلهام للانفصال في كوردستان الايرانية، أو على الأقلّ أن يدعم الأكراد الإيرانيين الساخطين في السعي إلى الاستقلال الذاتي ومطالبة طهران بالمزيد من الحقوق. ومن وجهة نظر طهران، يمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى زعزعة استقرار سلطة النظام الإسلامي في كوردستان الإيرانية ويضرّ في نهاية المطاف بالبلد ككلّ.وتقلق إيران أيضًا من أنّ تغيّر التصاميم الكردية للخروج من العراق التوازن الإقليمي للقوى ضدّ مصالحها الاستراتيجية. وتعتقد طهران أنّ إستقلال إقليم كوردستان سيؤدي إلى التفكك النهائي للعراق على أُسسٍ عرقية طائفية على الشكل الآتي: دولة سنية عربية مركزية، دولة كردية في الشمال، ودولة شيعية عربية في الجنوب.وقد كان رد الحكومة الايرانية قوية قام بغلق المنافذ الحدودية مع إقليم كوردستان في مواجهة إجراء

الإستفتاء في إقليم كوردستان، يضاف الى ذلك قيام كل من تركيا وايران والعراق إجتمعات عسكرية ودبلوماسية في كل من أنقر وطهران وبغداد للتنسيق بين الدول الثلاثة بوجه تطلعات الشعب الكردي في إقليم كوردستان وإفشالها .[45] .

موقف الولايات المتحدة والقضية الكردية

التيار الواقعي: على عكس كل ما سبق، تستند حجج هذا التيار الأقوى داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية إلى أبعاد المصلحة الجيوسياسية للولايات المتحدة في المنطقة، حيث يرفض أنصاره استفتاء الإقليم، ويرون أن توقيته لم يكن الأمثل، وذلك لجملة من الأسباب على الرغم من العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأكراد العراق في إطار الحرب على تنظيم داعش، والذي كان يتوقع معه تبني واشنطن موقفًا داعمًا لاستقلال إقليم كردستان العراق" إلا أن تعقيدات الوضع الجيوسياسي في مناطق النزاع بالمنطقة كانت المحدد الرئيسي للموقف الأمريكي الذي بدا متناقضًا بالنسبة للبعض بتفضيله بقاء الوضع الحالي كما هو دون تغيير. فأولوية الحرب على التنظيم، والخوف من خسارة الحليف العراقي في تلك الحرب، والقلق من تزايد النفوذ الإيراني في العراق، وتصاعد حدة الخلاف مع تركيا" كلها عوامل كان لها القول الفصل في صياغة الموقف الأمريكي المعارِض لاستفتاء استقلال الإقليم، والذي لا يرى فيه أولوية آنية على أقل تقدير، في وقت تزدحم فيه الأجندة الأمريكية بقضايا أخرى أكثر إلحاحًا وفقًا لاعتبارات الأمن القومي الأمريكي .[46]".

يمكن القول أن الخطوة في إقليم كوردستان نحو الإنفصال متى ما وجدت توافقاً عراقياً وإقليمياً ودولياً يقف إلى جانبها سوف نرى حينئذ دولة كُردية بالمعنى الحقيقي، وطالما أن هكذا توافق غير موجود أصلاً وغير مهيأ له مطلقاً فإن الحديث عن الدولة الكُردية تبقى مجرد أحلام سرعان ما تتلاشى أمام صاحبها عندما يدرك الواقع جيداً، وهذا ما حدث عندما إجتمع المسؤولين من دول الجوار الجغرافي الكوردستاني في فرض العقوبات الإقتصادية وإغلاق المطارات وإغلاق الحدود أمام إقليم كوردستان بحجة إجراء الإستفتاء[47] . ولايعتبرالمستقبل حالة تترنح مابين الأحلام السعيدة ، وشؤم النهاية لأن المستقبل حالة دورية تحمل فرص مشابهة لما نمر به حالياً من تحديات وإيجابيات وسلبيات لم تنتهي في الماضي والحاضر وكذلك المستقبل

السيناريوهات

يتناول البحث سيناريوهات محتملة،الأول هي بقاء إقليم كوردستان ضمن الدولة العراقية والسيناريو الثاني تقوية علاقة الإقليم مع الولايات المتحدة الأمريكية والسيناريو الثالث مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط

السيناريو الأول ::بقاء أقليم كوردستان ضمن الدولة العراقية

البقاء في عراق ديمقراطي تعددي برلماني يتمتع بها الشعب الكردي بحقوقه ضمن وحدة العراق ،أن الظروف التي تمر بها كوردستان تدعو إلى تنظيم العلاقة مع المركز وإعادة صياغة العلاقة فضلًا عن إعادة ترتيب البيت الداخلي الكردي وتفاعله مع المحيط الإقليمي. ولعل هذا الاستفتاء سيكون فرصة لإعادة هذه العلاقة التي أخفقت في الماضي. "لاحظنا أن هناك تعاونًا ثلاثيًا (عراقيًا، وإيرانيًا، وتركيًا) ضد الإقليم، وهو تحالف غير مسبوق، نتج عنه حصار تسبب في خنق الاقتصاد الكردستاني الضعيف أصلًا وإهمال الإقليم وإغلاق المطارات، كما فُقد الكثير من المناطق التي كانت تحت إدارة الإقليم بعد تدخل بغداد العسكري هناك حاليًا جهوداً لإعادة ترميم العلاقات. وقد بدأ الحديث عن ضرورة التفاوض على

أساس الدستور العراقي المتفق عليه، وهذا يمكن أن يسهم في إيجاد حلول للمشاكل التي كانت قائمة. على أنه سيكون هناك ظلم للأكراد إذا تم الرجوع إلى الدستور بالطريقة التي تراها بغداد. إن هناك حقوقًا كردية لا يمكن المساس بها سواء نجح النقاش حول الدستور أم لم ينجح وقد تتوتر العلاقة مع بغداد أكثر من مرة ويمكن حلها عن طريق الحوار البناء بين الطرفين ، لأن إستقرار الإقليم هي إستقرار الأمن والسلم في العراق وعدم الإستقرار يؤدي الى عدم إستقرار الطرفين ، فالمعادلة مشتركة إذا تعاون الطرفيين يؤدي الى إزدهار العراق ،وله أهميته الجيوبولتكية للأقليم والعراق ويؤدي الى بناء فضاء سياسي قريب إلى الديمقراطية هو الأكثر تفضيلاً للأمن الإقليمي تتدخل وتساعد الأقليم للانفتاح على العواصم الإقليمية للمساعدة في تجنب الطريق الأخطر،مثل هذه الحالة بقاء أقليم كوردستان في الشمال ضمن وحدة فيدرالية العراقية في ظل عراق ديمقراطي تعددي برلماني يتمتع بها الشعب الكردي بحقوقه ضمن وحدة العراق والمطالبة في المستقبل بالكونفيدرالية[48].

السيناريو الثاني: العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

نظراً لأن القضية إقليم كوردستان العراق ليست قضية داخلية وإقليمية حسب بل قضية دولية تنسج خيوطها الإستراتيجيات الدولية الخاصة استراتيجيات الدول العظمى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب تحرير العراق عام 2003 ، التي تسعى الى وجود عسكري دائم في الإقليم (مطار أربيل ، مطار حرير) إدراكاً منها للقيمة الإستراتيجية والجيو إقتصادية للأقليم ويستطيع أن يزيد من أهميته إذا ما اقتنعت الدول الكبرى بأن مايفعله لصالها ، وعليه على القيادات الكردية إذا تمكن من كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية الى درجة الإرتفاع الى مستوى الإستراتيجية المتبادلة ، وبناء علاقات متينة معها لأن الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الرئسي في الخارطة السياسية العالمية راعي النظام الدولي الجديد احادي القطب ، وأحد أعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي ، إنفتاح إقليم كوردستان في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، يؤدي نحو البيئة الإقليمية والدولية وبالتالي التحرك نحو الساحة الدولية وتوسع دائرة إهتماماته وقضاياه من قضية محلية الى قضية إقليمية ودولية ، بالإضافة الى ذلك إستعاب المعادلات الدولية وخفايا نظام العلاقات الدولية[49] .

السيناريو الثالث : مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط

التغيرات والأزمة الجيوسياسية التي تمر منطقة الشرق الأوسط والمتغيرات الذي يحدث في المستقبل"إذا لم نجد القوى الإقليمية والقوى الفاعلة الدولية في الشرق الأوسط حلول عادلة للقضية الكردية ، فإن عنصر الصراعات والمنازعات تتغلب على عنصر السلام والإستقرار الإقليمي ويبقى منطقة الشرق الأوسط " في دوامة الحروب الداخلية والإقليمية مما يهدد بالتالي السلام الإقليمي والعالمي ، أما إذا أمكن إيجاد حل للقضية الكردية في الدول (العراق ، تركيا ، سوريا ، ايران) فأنه عامل سلام وإستقرار في المنطقة ، وهذه الخطوات يحتاج الى جهود دبلوماسية من المنظمات الدولية والحكومات المعنية ، للوصول الى حلول توافقية بين الأطراف المعنية لحل القضية الكردية. من الخطأ من يظن أنّ استقراراً وسلاماً ستحلان في المنطقة بدون حل القضيتين الكردية والفلسطينية، وقيام دولة كوردستانية في إقليم كوردستان العراق، فلا آمان، ولا سلام للمنطقة دون انصاف الكرد في هذه المحطة المفصلية في تاريخ العالم والمنطقة، وأنّ محاولة إجهاض قيام دولة كردية في كوردستان العراق، وعدم تلبية مطالب الكرد القومية في إيران وتركيا وسوريا، تترتب عنها مخاطر استراتيجية في المديين القريب والبعيد،.

المقترحات

1-ضرورة الإتصال بمراكز القوى السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الاوربي ، للتقليل من التباين في المواقف ، كما حدث أثناء إستفتاء أقليم كوردستان ، التقليل من التباين في مواقف الدول الفاعلة والإتحاد الاوربي من أجل صناعة قرار مشترك يساعد القضية الكردية من لعب دور سياسي مؤثر في المنطقة مستقبلاً.

2-ضرورة الإستمرار بالحفاظ على الوحدة بين الأحزاب السياسية الكوردستانية في القضايا السياسية المرتبطة بالقضية الكردية داخلياً يعبر عن رؤية للوقوف بوجه القوى المعادية لتطلعات الشعب الكردي في حق تقرير المصير، وخارجياً تقديم رؤية مشتركة بخصوص صياغة سياسة خارجية كردية تجاه القضايا السياسية في المنطقة .

3-زيادة فتح قنوات العلاقات مع دول الجوار الجغرافي عن طريق العمل بشفافية في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وذلك لبناء الثقة المتبادلة .

4-ضرورة تشكيل لجان مشتركة في جميع المجالات الإقتصادية والإدارية والسياسية بين المركز والأقليم ، لتحقيق سبل وتطوير العلاقة بين الطرفين وإزالة العوائق بينهما ، معنى ذلك التخفيف والتكييف مع الأوضاع الحالية خدمتاً للمصلحة العامة .

5-إنشاء وإقامة حوارات إستراتيجية شعبي وثقافي بين الشعب الكردي وشعوب الدول المجاورة للوصول الى الحوار البناء بما يخدم القضية الكردية .

6-ضرورة إنشاء إعلام موجه باللغة العربية تقوم بمخاطبة الرأي العام العربي مباشرةً ، لتقديم القضية الكردية دينياً وثقافياً وحضارياً وإنسانياً خدمتاً للقضية الكردية وتعريفها .

7-منح الأقليات حقوقهم الكاملة ودون تهميش، على أسس العدل والمساواة وتثبيت حقوقهم في دستور أقليم كوردستان .

8- إيجاد وفتح قنوات تنسيق الإستراتيجية تجاه دول الجوارالجغرافي" حتى تكون إستراتيجية شاملة يمكن من خلالها الحفاظ على المصالح أقليم كوردستان والعراق ، مع التركيز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي اللذين يحدثان آثاراً إيجابية ملموسة على الشعوب.

9- ضرورة العمل على تنمية الموارد المائية الحالية بالتعاون مع العراق ودول الجوارالجغرافي ، ووضع إستراتيجية متكاملة للخزن والمقنن المائي ووضع سياسة واضحة مع الدول الحوض تضم عدداً من السياسات والبرامج الزمنية المحددة.

10-تعميق وتوازن الروابط والعلاقات السياسية مع الدول الفاعلة الكبرى ، الولايات المتحدة ، الإتحاد الأوروبي، الصين ، تركيا ، ايران ،والمؤسسات الدولية المانحة" حتى لا يحدث صدام أو سوء فهم لمصالح الأقليم مع مصالح تلك القوى، بل استثمارها لجانب المصالح القضية الكردية .

11- وضع استراتيجيات على مستوى الأقليم لمكافحة الإرهاب وبالتعاون مع الحكومة العراقية إقليميا ودولياً، من خلال تدريب وتسليح قوات الأمن الداخلية والبيشمركة للتصدي له بفعالية .

الإستنتاجات

1-يقع أقليم كوردستان العراق في موقعها الجغرافي المتميزالذي يقع في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، وسط مجال جيوستراتيجي المتمثلة بمنطقة الشرق الأوسط "لها أهمية كبيرة في العلاقات الإقليمية والدولية.

2-ظهرت الدراسة سعي حكومة أقليم كوردستان العراق الى تحقيق أمنها الوطني بعد عن عجز الحكومة العراقية عن توفير الأمن القومي لكافة مكونات الشعب العراقي وذلك من خلال بناء وتنمية علاقات سياسية وإقتصادية وعسكرية وأمنية وثقافية مع القوى الفاعلة العالمية على الساحة الدولية بشكل خاص، دول الجوارالجغرافي بشكل عام .

3-أظهرت الدراسة من خلال التحليل والمعايير أن هناك تزايد في شدة الانحدار الجيوبولتيكي :الانحدار المساحي ، والسكاني ،والعسكري، بين أقليم كوردستان و الدول المجاورة لها ،الأمرالذي يؤكد أن التوازن الاستراتيجي في المنطقة ليس في صالح أقليم كوردستان، ويعتبر عامل ضعف في دراسة الجغرافية السياسية للأقليم .

4- ظهرت في الدراسة أن القومية الكردية في الأقليم أكثر من 95٪، وهو عامل قوة بالنسبة لأقليم كوردستان، حيث يؤدي الي تماسك الوحدة الداخلية وبالتالي تقوية الأمن الوطني الداخلي، وقد تبين ذلك من حجم الخسائرالكبيرة بالارواح الذي بلغ أفي العراق أكثر 201,873 قتيل للفترة من 2003 الى 2017 ، أما في الأقليم لايتعدى 200 قتيل .

5-أظهرت الدراسة أن الأقليم أثرأنسب الأساليب لتنمية العلاقات الحالية والمستقبلية مع دول الجوار الجغرافي والقوى الفاعلة العالمية والإتحاد الاوربي ، أن هناك 31 قنصلية وممثليات اجنبية عاملة في الأقليم كوردستان مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA) وكالة كوريا للتعاون الدولي (KOICA) ومكتب التمثيل الإقليمي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) والمكتب الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) يضاف الى ذلك لدى حكومة اقليم كوردستان في الخارج ممثليات في 13 دولة.

6-يعتبر الأقليم ذات أهمية إقتصادية أظهرت الدراسة بلغ حجم الصادرات التركية إلى العراق بلغ عام 2013 حوالي 13.7 مليار دولار حصة الأقليم 75٪. فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق إلى نحو 13 مليار دولار في عام 2013 ، وأن 45٪ منها، أي نحو ستة مليارات دولار، كانت مع إقليم كردستان.

7- أظهرت الدراسة حجم الثروة النفطية والمعدنية حيث تشير الى ان حجم الاحتياط النفطي المؤكد تقدر ب 45 مليار برميل من النفط الخام ضمن57بلوك حدود نشاط وزارة الثروات الطبيعية، وكذلك توجد في اقليم كوردستان حوالي 5.7 تريلون متر مكعب من الغاز الطبيعي أضافة شكلاً من أشكال: المصالح السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، و الاستراتيجية في المنطقة .

8- تقع كوردستان في منطقة الشرق الاوسط الذي يعتبر أكثر مناطق العالم : صراعاً، وتوتراً، واضطراباً، وتغيراً

9- أظهرت الدراسة أن إنفتاح أقليم كوردستان في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، يؤدي نحو البيئة الإقليمية والدولية وبالتالي التحرك نحو الساحة الدولية وتوسع دائرة إهتماماته وقضاياه من قضية محلية الى قضية اقليمية ودولية.

10-أصبح من المعلوم لدول العالم والقانونيين والباحثين الدوليين والمنظمات الدولية والإقليمية، أن حق تقرير الشعوب لمصيرها أمرٌ مسلم به في القانون الدولي العام نحن الكورد ظَلمتنا المصالح والأطماع الدولية وهذا ما حدث عندما إجتمع المسؤولين من دول الجوار الجغرافي الكوردستاني في فرض العقوبات الإقتصادية وإغلاق المطارات وغلق الحدود بوجه أقليم كوردستان لإجرائها الإستفتاء،

المصادر

1-فؤاد حمة خورشيد ، خريطة كوردستان دراسة في الجغرافية السياسية ، الطبعة الاولى ، مكتب ژيان ، السليمانية ، 2017 ،ص 24. .

2--سفين جلال ،موقع اقليم كوردستان العراق دراسة في الجغرافية السياسية ، مطبعة شهاب ، أربيل ،2012.
3-اقليم كوردستان العراق ،وزارة التخطيط ،هيئة احصاء الاقليم ،المجموعة الاحصائية رقم 1، 2007،ص7.
4--راضية عبد الله ، التحليل الجغرافي لظاهرة الجفاف وأثرها على الموارد المائية السطحية في اقليم كوردستان العراق ، رسالة ماجستير مقدم الى كلية الآداب ،جامعة صلاح الدين،2011،ص21.
5- عيسى السيد عيسى الدسوقي ،أفغانستان تقويم جغرافي للواقع السياسي وتداعياته ،منشأة المعارف ،الاسكندرية ،مصر ،2005،ص23.
6- عيسى السيد عيسى الدسوقي،مصدر سابق ،ص34.
7-وليد جواد جاسم،المكانة الجيوسياسية للسودان بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية،مجلة دراسات سياسية،بيت الحكمة ،عدد 21،2012 ،ص117.
8--محمد أكرم أحمد، الجغرافية السياسية ،منشورات جامعة دمشق ،كلية العلوم السياسية ،2010،ص62.
9-علي بن هلهول الرويلي ،الأمن الوطني السعودي آفاق استراتيجية برؤيا مستقبلية،ط1،مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ،الرياض،2010،ص57.
10- محمد أكرم أحمد، مصدر سابق ،ص82.
11-النفط في اقليم كوردستان /www.kro.org
12- محمد أكرم أحمد، مصدر سابق ،ص87.
13-أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ،سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق رؤية مستقبلية ،مركز دراسات الخليج ،جامعة البصرة ،ص12.
14- الثروات الطبيعية في كوردستان /القسم الثاني /www.krg.org
15- سليم كاطع علي /العراق مجلس التعاون الخليجي نحو إستراتيجية مستقبلية / http://mcsr.net/news275
16-هيثم الكيلاني ، مفهوم الأمن القومي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري ،مركز دراسات العربي الاوربي ،1996،ص64.
17-علي بن هلهول الرويلي،مصدر سابق ،ص89.
18-لطيف مصطفى أمين /تنازع الصلاحيات بين المركز والاقليم،مركز إنماء للبحوث /www.enmaacenter,org
19-وليد عبد الجبار حسين العنبكي ،الفرق بين الارهاب والمقاومة الوطنية ، مجلة دراسات سياسية،بيت الحكمة ،عدد 22، 2012،ص64.
20-حيدر نعمه بخيث ،الحكم الصالح في العراق ودورة في بناء الدولة ، مجلة الكوفة ،عدد 28، 2012،ص112.
21- http://dfr.gov.krd/p/p.aspx?p=95&l=14&s=030200&r=412
22- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/201511895950841529.html
23- http://www.lalishduhok.com/news/post/40638
24- علي بن هلهول الرويلي،مصدر سابق،ص24
25- /https://www.iea.org
26- http://gulan-media.com/arabic/articles.php?eid=52&id=529
27- http://algardenia.com/remon/2014-04-04-19-52-20/qosqsah/12598-2014-09-16-18-56-32.html
28- علي بن هلهول الرويلي،مصدر سابق،ص224ص225.
29-خليل حسين النظام العلمي الجديد والمتغيرات الدولية،دار المنهل ،بيروت ،لبنان،ط1،2009،ص532.
30-إبراهيم أبو خزام ،الحروب وتوازن القوى ،دارالأهلية،بيروت ،لبنان،ط1،1999،ص259ص294.
31- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Erhab/sec09.doc_cvt.htm
32- https://sites.google.com/site/unisp21/reece
33- https://sites.google.com/site/unisp21/reece
34- علي بن هلهول الرويلي،مصدر سابق.ص399ص400.
35- علي بن هلهول الرويلي،مصدر سابق،ص414.

36-عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخاجية الأمريكية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الطبعة الأولى بيروت ، 2014، ص13ص14.
37- أمن الطاقة في الخليج والتحديات والآفاق ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط1، 2010،ص262.
38-أمن الطاقة في الخليج والتحديات والآفاق،مصدر سابق،ص255.
39- د.وريا خمو ئاكريي / حق كوردستان في الاستقلال والتزامات الأمم المتحدة/
http://www.rudaw.net/mobile/arabic/opinion/190920171
40-المصدر نفسه .
41- http://rawabetcenter.com/archives/37766
42- إف ستيفان الرابي ،عليرظا نادر ، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط باتً متغيرا، مؤسسة راند ، 2013/
https://www.rand.org/ar.html
43- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/9/19/
44- إف ستيفان الرابي ،عليرظا نادر ، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط باتً متغيرا، مؤسسة راند ، 2013/
https://www.rand.org/ar.html
45-http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/iran-and-iraqi-kurdistan-heading-towards-confront
46- https://futureuae.com/ar-/MainPage/Item/3348
47- https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/11130
48-http://studies.aljazeera.net/ar/events/2017/12/171206080944316.html
49-سفين جلال فتح الله ، موقع أقليم كوردستان العراق ،مطبعة شهاب ،أربيل ،2012،ص 231ص232.
50- http://www.xendan.org/ar/detailwtar.aspx?jimare=1108&nuser=1013

Abstract

The importance of Kurdistan Region stems from its characteristic geographic location within a geo-strategic sphere represented by the region of Middle East. Kurdistan Region has a significant importance in both local and international relation. In this connection, the latter has followed an objective and logical route in such a way to be concomitant with the geo-political changes. This has been done in recognition of the nature of the events and developments taken place In the Middle East and geographical adjacent after the world has seen a lot of changes and events. All these changes will affect the population, communities and states, and specifically, the geo-political changes in the region of the Middle-East and its effect on the reformulation of the regional and international alliances and relation in conjunction with the new data, the project of the new Middle East map and the mechanism of building a stable and deep-rooted political democratic power in the geographic atmosphere. Kurdistan Region is vulnerable to these changes. The importance of the latter region stems from the extent of its relation with the strategies of the major states and its geo-economic importance for active states and Kurdistan neighbors. For this reason, Kurdistan Region strives for building a co-operative relation with active states for securing and consolidating its national security after the Iraqi government has failed in providing this security for all its components